المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة الأعمال الرقمية للبنوك

بعنوان :

تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية العمومية

حالة:البنك الوطني الجزائري

من إعداد :

الطالبة: بوريدان نريمان

تحت إشراف:

الأستاذ: محمد بوعتلي

دفعة جوان 2023

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة الأعمال الرقمية للبنوك

بعنوان :

تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية العمومية

حالة:البنك الوطني الجزائري

من إعداد :

الطالبة: بوريدان نريمان

تحت إشراف:

الأستاذ: محمد بوعتلي

دفعة جوان 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع الذي أهديه مع أسمى

عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكأس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقني بدعائها وحرصها علي.

إلى أخوتي وأحبتي وأصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد.

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة.

بوريدان نريمان

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ "محمد بوعتلي "

الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات

والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة

المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.

فهرس المحتويات

الملخص :

تتلقى الصيرفة الإسلامية اهتمامًا كبيرًا من الهيئات الدولية والبنوك العالمية بفضل نجاحاتها الملحوظة. حيث تتميز البنوك الإسلامية بمميزات تجذب البنوك التجارية لاعتماد نموذج الصيرفة الإسلامية جزئيًا. فالطلب المتزايد على الصيرفة الشرعية شجع البنوك التجارية على فتح نوافذ للتمويل الإسلامي.

تتركز هذه الدراسة على تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية العمومية في الجزائر، وتم تطبيقها على البنك الوطني الجزائري في ولاية عنابة. ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم استبيان يستند إلى مقياس ليكارت الخماسي يتضمن ثلاثة محاور رئيسية، وهي: متطلبات فتح نوافذ التمويل الإسلامي، ومزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي، ومعوقات فتح نوافذ التمويل الإسلامي. حيث تم توزيع هذا الاستبيان على عينة من أربعين (40) موظف في البنك الوطني الجزائري لولاية عنابة. كما تم إجراء مقابلة مع مدير البنك لجمع المزيد من المعلومات.

توصلت الدراسة الشاملة إلى توفر جميع متطلبات نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري. وقد أثرت هذه النوافذ إيجابًا على جودة الخدمات وأداء البنك المالي. وساهمت في زيادة أصول البنك، وتوفير فرص أرباح متعددة، وتم تعزيز القدرة التنافسية للبنك وجذب المزيد من العملاء، بالإضافة إلى زيادة الوعي بالصيرفة الإسلامية بين الموظفين والعملاء في البنك. ومع ذلك، هناك معوقات متعددة تواجها، مثل قلة التنوع في المنتجات المالية الإسلامية المتاحة وتخوف بعض العملاء من شبهة الربا.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، نوافذ التمويل الإسلامي، البنك الوطني الجزائري.

فهرس المحتويات

Abstract:

Islamic banking receives considerable attention from international bodies and global banks thanks to its remarkable successes. Islamic banks have the advantages of attracting commercial banks to adopt a partial Islamic banking model. The growing demand for legitimate banking has encouraged commercial banks to open windows for Islamic finance.

This study focuses on evaluating the experience of opening Islamic finance windows in public commercial banks in Algeria and was applied to the Algerian National Bank in Annaba Province. To achieve this goal, a questionnaire based on the Lekert Pentecostal Scale was designed with three main themes: the requirements for opening Islamic finance windows, the advantages of opening Islamic finance windows, and the obstacles to opening Islamic finance windows. This questionnaire was distributed to a sample of 40 employees of the Algerian National Bank in Annaba State. The bank manager was also interviewed to gather more information.

The comprehensive study found that all requirements for Islamic finance windows are available at the Algerian National Bank. These windows have positively affected the quality of services and the bank's financial performance. It has contributed to increasing the Bank's assets, providing multiple profit opportunities, enhancing the competitiveness of the Bank and attracting more customers, as well as raising awareness of Islamic banking among employees and customers of the Bank. However, there are multiple constraints faced, such as the lack of diversity in available Islamic financial products and some customers' fear of suspicion of usury.

Keywords: Islamic Banking, Commercial Banks, Islamic Banks, Islamic Finance Windows, National Bank of Algeria.

فـــهـــرس المحتويات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.	**83**
الشكل 02	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	**97**
الشكل 03	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	**99**
الشكل 04	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.	**100**
الشكل 05	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق التخصص.	**102**
الشكل 06	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة.	**103**
الشكل 07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل البنكي.	**105**

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول 01	نشأة وتطور البنوك التجارية.	**06**
جدول 02	نشأة وتطور البنوك الإسلامية.	**15**
جدول 03	أهم الفروقات بين الفائدة والربح.	**21**
جدول 04	مقارنة بين الودائع الجارية(تحت الطلب) في البنوك التجارية والإسلامية.	**25**
جدول 05	مقارنة بين الودائع الاستثمارية في البنوك التجارية والإسلامية.	**26**
جدول 06	أهم الفروقات الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات.	**28**
جدول 07	مقارنة بين مصادر أموال البنك الإسلامي والبنك التجاري.	**31**
جدول 08	مقارنة بين استخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التجاري.	**35**
جدول 09	درجة مقياس ليكارت الخماسي.	**95**
جدول 10	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة.	**96**
جدول 11	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الجنس.	**97**
جدول 12	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن.	**98**
جدول 13	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	**100**
جدول 14	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق التخصص.	**101**
جدول 15	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الوظيفة.	**102**

فهرس المحتويات

جدول 16	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل البنكي.	**104**
جدول 17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتطلبات القانونية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	**106**
جدول 18	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتطلبات الشرعية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	**108**
جدول 19	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتطلبات الإدارية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	**110**
جدول 20	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	**112**
جدول 21	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعوقات التي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	**116**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
الفـهـرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مـقـدمـة	**ا – ا**
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية.	
تمهيد :	**02**
المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية.	**03**
المطلب الأول : تعريف البنوك التجارية ونشأتها.	**04**
المطلب الثاني : خصائص وأهداف البنوك التجارية.	**08**
المطلب الثالث : أسس عمل البنوك التجارية.	**10**
المبحث الثاني : عموميات حول البنوك الإسلامية.	**12**
المطلب الأول : تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها.	**13**
المطلب الثاني : خصائص وأهداف البنوك التجارية.	**17**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث :أسس عمل البنوك الإسلامية.	**20**
المبحث الثالث : التمييز بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.	**24**
المطلب الأول : مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية.	**25**
المطلب الثاني : مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات.	**31**
خلاصة الفصل :	**39**
الفصل الثاني: فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية.	
تمهيد :	**41**
المبحث الأول: حقيقة النوافذ الإسلامية.	**42**
المطلب الأول : نشأة وتعريف نوافذ التمويل الإسلامي.	**43**
المطلب الثاني : خصائص وأسباب فتح نوافذ التمويل الإسلامي.	**45**
المطلب الثالث : دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية.	**47**
المبحث الثاني :المسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية.	**51**
المطلب الأول :عوامل نجاح النوافذ الإسلامية.	**52**
المطلب الثاني: مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي.	**56**
المطلب الثالث :المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية .	**57**
المبحث الثالث : صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية.	**60**
المطلب الأول : صيغ التمويل القائمة على الملكية .	**61**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : صيغ التمويل القائمة على المديونية .	**67**
خلاصة الفصل الثاني :	**75**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لنوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	
تمهيد :	**77**
المبحث الأول : نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري.	**78**
المطلب الأول :التعريف بالبنك الوطني الجزائري.	**79**
المطلب الثاني :وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري.	**81**
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.	**83**
المبحث الثاني : عرض خدمات نافذة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابة.	**85**
المطلب الأول :صيغ الادخار (الحسابات المصرفية الإسلامية).	**86**
المطلب الثاني :صيغ التمويل.	**87**
المطلب الثالث : خدمات مصرفية أخرى.	**89**
المبحث الثالث: تقييم تجربة خدمات نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.	**92**
المطلب الأول : تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية.	**93**
المطلب الثاني : تحليل بيانات الاستبيان.	**96**
المطلب الثالث : خلاصة النتائج المتحصل عليها.	**119**
خلاصة الفصل الثالث :	**123**
الخاتمة العامة.	**125**
قائمة المراجع .	**131**
الملاحق.	**140**

المقدمة العامة

مقدمة العامة

المقدمة العامة :

يعد النظام البنكي من الأسس الحيوية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فهو يلعب دوراً هاماً في توفير الأموال اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم عمليات التنمية والتطوير. ويتضح دور النظام البنكي بشكل أكبر في تسهيل عمليات المعاملات المالية بين الأفراد والمؤسسات، حيث يساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة للأفراد والمجتمعات، ويعد بذلك عنصراً مهماً في النظام الاقتصادي العام .

فالبنوك التجارية تسعى إلى تسهيل المعاملات المالية بناءً على الثقة، بحيث تجمع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور والشركات والدولة، وتعيد إقراضها للعملاء الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم وتنفيذ مشاريعهم. تؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مفيدة للوحدات الاقتصادية المختلفة، ولكن استخدام النظام المصرفي التجاري للربا يؤدي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك الأزمات المالية التي يعتبر الباحثون الاقتصاديون أن البنوك تسببت في حدوثها بسبب نظامها الربوي.

وبعد الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الساحة الاقتصادية عام 2008، التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التجارية خلافا عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية التي كان أثر الأزمة عليها طفيف، أدرك العالم أهمية وجود بنوك تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، والتي تستند إلى الإلغاء التام للفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع المعاملات المصرفية. ومنذ ذلك الحين، شهدت البنوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في الدول الغربية والعربية، وأصبحت لاعباً مؤثراً وبارزاً في اقتصاديات تلك الدول. فقد حققت الكثير من الإنجازات في مجال العمل البنكي خلال السنوات الماضية، وتمتعت بثقة المستثمرين والعملاء على حد سواء، نظراً للمزايا التي توفرها لهم.

وفي نهاية القرن الماضي، انتشرت ظاهرة فتح النوافذ أو الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية بشكل واسع، وذلك بعد النجاح الكبير الذي حققته البنوك الإسلامية في مختلف أرجاء العالم. وبهذا أصبح من الضروري على البنوك التجارية في الجزائر مواكبة هذا التطور وذلك للمساهمة في جذب المزيد من المدخرات المالية، وفتح المجال للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال فتح نوافذ أو فروع أو شبابيك لتقديم الخدمات البنكية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

مقدمة العامة

1. أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية دراسة تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية العمومية في الجزائر، في الأهمية البالغة للصيرفة الإسلامية وما لها من دور هام في حل الأزمات الاقتصادية وتحسين الوضع المالي للأفراد والمؤسسات. ويأتي اهتمام العمل البنكي الإسلامي بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية، كخطوة أولى نحو التحول لنظام بنكي إسلامي بالكامل قائم على أسس ومبادئ شرعية. حيث يعتبر فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية فرصة لتعزيز التمويل الإسلامي، وتوسيع قاعدة العملاء وتحسين خدمات البنوك، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. وبالتالي، فإن دراسة هذا الموضوع تمثل خطوة هامة نحو فهم الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتحسين الوضع المالي للمواطنين والشركات.

2. أسباب اختيار موضوع البحث :

إن اختيار موضوع " تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية العمومية " يعود إلى العديد من الأسباب الموضوعية والذاتية. من الناحية الموضوعية، فإن موضوع الصيرفة الإسلامية حديث ويتزايد انتشاره على مستوى العالم، وأصبح من الضروري إيلاء الاهتمام الكافي لهذه الصناعة المالية الناشئة. ومن ضمن أهم الجوانب التي تحتاج إلى دراسة ومتابعة دقيقة هو موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية، والذي يعد من المواضيع الحيوية في العالم المصرفي في الوقت الراهن.

أما من الناحية الذاتية، فيندرج موضوع الصيرفة الإسلامية ضمن ميولاتي الشخصية ورغبتي في التخصص ضمن هذا المجال الناشئ، وقناعتي بضرورة طرحه للأبحاث الرامية إلى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في جميع ميادين الحياة.

3. الهدف من الدراسة :

تعتبر دراسة تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التجارية العمومية أمرًا مهمًا للغاية، ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- فهم أفضل لماهية التمويل الإسلامي وأسسه.
- تقييم المزايا والفوائد المحتملة لفتح نوافذ التمويل الإسلامي.
- تحديد العوائق التي تواجه فتح نوافذ التمويل الإسلامي.
- تحديد نطاق الخدمات والمنتجات التي تقدمها نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.
- توصيات واقتراحات لتطوير وتعزيز نموذج التمويل الإسلامي.

4. **إشكالية البحث :**

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك التجارية العمومية في الجزائر و ما هي المعوقات التي تواجهها ؟

وللإحاطة أكثر بهذا الموضوع سنحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تتوفر المتطلبات اللازمة لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري؟
- ما هي المزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري؟
- هل توجد معوقات تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري ؟

5. **فرضيات البحث :**

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها تحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع :

- يتوفر البنك الوطني الجزائري على متطلبات فتح نوافذ إسلامية بدرجة عالية.
- يوفر فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري العديد من المزايا والفوائد.
- يواجه فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري بعض المعوقات التي يتعين التغلب عليها لتعزيز توسع هذا النوع من التمويل.

6. منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لتحقيق تفسير شامل وتحليلي لتجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك التجارية العمومية في الجزائر. تم أيضًا استخدام منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للبحث، وتم تنفيذه من خلال استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من العملاء والمستفيدين. وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS ، وذلك للوصول إلى تحليل إحصائي موثوق وشامل.

7. خطة العمل :

لانجاز الدراسة ومن أجل معالجة الإشكالية، قسم البحث إلى ثلاث فصول، مقدمة وخاتمة وفقا لما يلي:

جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية حيث تضمن الفصل ثلاث مباحث، الأول تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، وكذا أسس عملها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى البنوك الإسلامية وكذا أسس عملها، أما المبحث الثالث فعرض مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية تناولنا فيه حقيقة النوافذ الإسلامية والمسائل المتعلقة بها وصيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية.

والفصل الثالث خصص للدراسة التطبيقة من خلال دراسة تقييم تجربة فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابة، التي هي محل الدراسة مع معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان بواسطة البرنامج الإحصائي spss واختتمت الدراسة بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والاقتراحات والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول :

الإطار النظري للبنوك التجارية

والبنوك الإسلامية

تمهيد :

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من تشكيلة متنوعة ومتكاملة من البنوك الناشطة على الساحة الوطنية والاقتصادية. إذ أنه يُعَد عموداً فقرياً حاسماً في النظام الاقتصادي والمالي للبلد، حيث تكمن أهميته البالغة في دوره المحوري في تعزيز وتطوير النشاط الاقتصادي.

ومن بين المؤسسات المالية المكونة للقطاع البنكي، تتربع البنوك التجارية على عرش الأهمية، حيث تلعب دورًا لا غنى عنه في تمويل المشاريع الاقتصادية وتوفير رأس المال الضروري لتوسيع نطاق الأعمال وتطوير الصناعات والخدمات. ومع تطور النشاط الاقتصادي وتوسع دائرة الأعمال، ازدادت أهمية البنوك بشكل استثنائي، وتصاعدت مستويات المنافسة في القطاع البنكي بشكل ملحوظ. وفي هذا السياق المتغير والمتقلب للاقتصاد العالمي، ومع تفشي النمو الهائل للاقتصاد الإسلامي، تأتي البنوك الإسلامية كمنافس قوي للبنوك التجارية التقليدية، حاملة في جعبتها الخصائص المميزة التي تختلف تمامًا عن نظائرها التجارية، مقدمة خدماتها بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية، ما يجعلها وجهة جذابة ومرغوبة للعديد من المستثمرين ورواد الأعمال الذين يسعون لتحقيق النجاح والازدهار بأسس مالية متوافقة مع قيمهم ومعتقداتهم.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية.

المبحث الثاني :عموميات حول البنوك الإسلامية .

المبحث الثالث : التمييز بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية

تتبوأ البنوك التجارية موقعًا متميزًا وغاية في الأهمية في رفع سقف النمو الاقتصادي وتنمية البنية الاقتصادية للدول. فهي تجسد روح التطور والتقدم، حيث تسعى بلا كلل إلى تلبية تنوع احتياجات العملاء وتقديم خدمات مالية استثنائية تتسم بالأمان والموثوقية. بالإضافة إلى تحقيق الأرباح المالية، تضع البنوك جهودًا جبارة لتعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي، فهي تعمل بجدية لتكون العمود الفقري الذي يحمي وينمي الاقتصاد الوطني.

وسنقوم في هذا المبحث بتقديم عرض مختصر عن هذه البنوك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول :تعريف البنوك التجارية ونشأتها .

المطلب الثاني :خصائص وأهداف البنوك التجارية.

المطلب الثالث :أسس عمل البنوك التجارية .

المطلب الأول :تعريف البنوك التجارية ونشأتها

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تؤذي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الإطار سيتم التعرف على هذه البنوك مع توضيح تاريخ نشأتها وتطورها.

1- تعريف البنوك التجارية

لقد أعطيت للبنوك التجارية عدة تعاريف ومن بينها نجد أن:

- البنوك التجارية وتسمى أيضا بنوك الودائع، وهي عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة، تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبذلك «لا تعتبر بنوك تجارية إن لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الائتمان في الأجل القصير كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري ».[1]

– وهي نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال. [2]

-هذه المؤسسات المالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل في قبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.[3]

–ويطلق على البنوك التجارية أحيانا بنوك الودائع Deposit Banks وهي تلك التي تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب Demand Deposits و الحسابات الجارية Current Accounts وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود Money Creation. [1]

---

[1] د.فليح حسن خلف،**"النقود والمصارف"**جدار للكتاب العالمي ، عمان ،الأردن،2006،ص 236.

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009، ص 14.

[3] طاهر فاضل ألبياتي وميرال روحي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 عمان،2013 ص 154.

–ويعرف البنك التجاري حسب قانون النقد والقرض في مادته (114) على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المادتين 110_130 من هذا القانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أنها تقوم بالعمليات التالية : [2]

- جمع الودائع والمدخرات من الجمهور؛
- منح القروض ؛
- منح القروض، وتوفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية، تقدم خدمات مالية للأفراد والشركات والحكومات وتلعب دور الوسيط بين الأشخاص الذين لديهم فائض من المال، والأشخاص الذين هم بحاجة إلى المال حيث يتمثل دورها الأساسي في قبول الودائع وإعادة إقراضها في شكل قروض مختلفة الآجال مقابل هامش من الربح. كما تتخذ البنوك التجارية إجراءات لضمان سلامة الودائع المودعة لديها، وتلتزم بتطبيق اللوائح والقوانين المصرفية والمالية المعمول بها في الدولة التي تعمل بها.

2- نشأة البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك من حيث النشأة، حيث أنها لم تنشأ في صورتها الراهنة كما لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويل قام على أنقاضها مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى وهم : [3]

---

[1] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية :المحلية والدولية**، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2006ص 39.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 114 المتضمن قانون النقد والقرض90–10**، المواد (110-111-112-113)، المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1420الموافق ل2001/12/15.

[3] استشارات قانونية مجانية، **بحث مفصل عن البنوك التجارية وتطورها**، 2023، www.mohamah.net/law/بحث-مفصل-عن-البنوك-التجارية-و-تطورها/ **(**05: 19 à 01\03\2023**).**

- كبار التجار: وهم الذين كانت لشهرتهم موضع ثقة لدى الأفراد المحيطين بهم بتلقي ودائعهم ويساعدون بأموالهم في تنشيط التجارة و معاونة التجار، وكانت وظيفة كبار التجار تنحصر في حفظ الودائع مقابل شهادات إيداع المودعين تثبت حقهم في الوديعة. وبذلك فلم يتخط دور التجار في هذه المرحلة مجرد حراسة الأموال مقابل عمولة يحصل عليها.
- المرابين: هم فئة من الأفراد يتخصصون في منح القروض من أموالهم الخاصة لمن يحتاج إليها مقابل عمولة كبيرة جدا كانت تسمى ربا، وظيفتهم هنا هي منح الائتمان (القروض).
- الصاغة : هم تجار المعادن النفيسة و خاصة الذهب، في البداية كان الأفراد يقصدون الصاغة بقصد الكشف عن عيار النقود المعدنية، وبعد ذلك تطور الأمر فأصبحوا يبيعون العملات المعدنية من كل الأنواع. ثم بدأ الأفراد يثقون في هؤلاء التجار ويودعون أموالهم لديهم للحراسة مقابل شهادات الإيداع و بذلك جمعوا إلى جانب مهنتهم الأصلية وهي الصاغة مهنة أخرى و هي أعمال الصرافة و الصرف.

وحين نشأت المصارف في مراحلها الأولى كانت كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه المصارف وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات والجدول رقم (01) يوضح نشأة وتطور المصارف التجارية :

جدول رقم (01) : نشأة وتطور البنوك التجارية.

العام	الحدث	الدولة
1157	إنشاء أول مصرف بمفهومه الحديث وذلك في مدينة البندقية.	ايطاليا
1668	إنشاء أول مصرف مركزي والمتمثل بـ (Riksbanken) والذي سمي مصرف السويد المركزي ومن ثم تم إنشاء المصرف المركزي البريطاني ثم المصرف المركزي الفرنسي.	على مستوى دول العالم
القرن الثامن عشر وما بعد	انتشار المصارف في أوربا وأمريكا وبقية دول العالم.	على مستوى

		دول العالم
1898	افتتاح أول مصرف تقليدي في دولة إسلامية والذي تمثل بـ " مصرف الأهلي المصري" الذي تأسس برأسمال قدره 500,000 جنيه إسترليني.	على مستوى الدول الإسلامية
القرن العشرين	تعرضت العديد من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وأزمات سيولة أدت إلى إفلاس معظمها، مما أدى إلى وقوع الاقتصاد العالمي في العديد من الأزمات والتي من أهمها (أزمة الكساد العظيم في عام 1929 وأزمة المديونية في عام 1980وأزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997).	على مستوى دول العالم
القرن الواحد والعشرين حتى الآن	شيد القرن الواحد والعشرون أيضاً عدة أزمات أهمها أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية في عام (2000-2002)، ثم أزمة البورصات الخليجية في عام 2006 إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي تعد الأسوأ من نوعها والتي أثبتت للعالم أن النظام الرأسمالي المرتكز على الفائدة المصرفية نظام غير صالح فهو نظام أزمات متكررة ومن جهة أخرى بينت الأزمة متانة الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية مما أفسح المجال للمصرفية الإسلامية وأصبحت هذه المصارف منافساً قوياً للمصارف التقليدية في العالم بأسره، وفي أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص إذ اتجهت بعض المؤسسات المالية العالمية على تطوير منتجات وخدمات ذات طابع إسلامي مثل بنكي مورغن ستانلي وسيتي بنك، كما قامت بعض الدول (بريطانيا فرنسا) بإجراء تعديلات مالية وقانونية تتيح للمؤسسات المالية مزاولة أنشطة التمويل الإسلامي.	على مستوى دول العالم

المصدر :مريم سعد رستم.[1]

[1] مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية**، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، ص 3-4.

المطلب الثاني : خصائص وأهداف البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية وتسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف في مقدمتها هدف تعظيم الأرباح وتقديم التمويل الضروري للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب .

1- خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص وتتمثل أهمها في النقاط التالية :

- تعتمد البنوك التجارية في الأساس في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال وليس على موادها الذاتية.
- أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين.
- يتم تقسيم العمليات المصرفية في العادة إلى نوعين هما :

أ-التسهيلات المصرفية : وهي التي على البنك بموجبها التزامات كالتزام البنك بتقديم قروض أو سلف أو ضمان لعملائه ومن الأمثلة : خصم الأوراق التجارية ،السحب على مكشوف (الحسابات الجارية المدينة) ، الاعتمادات المستندية إصدار خطابات الضمان.

ب-الخدمات المصرفية : لا يترتب على البنك بموجبها التزاما معينا وهي خدمات يقدمها البنك مقابل أجر أو فائدة يتقاضاها ،أو يقبل ودائع من المدخرين ومن الأمثلة : حسابات الودائع الجارية ، الحسابات الجارية الدائنة ،الحوالات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء.

- يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف والرقابة والتوجيه.[1]

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016 ص 17.

- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي لأي بلد بعد البنك المركزي.
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد.
- تسعي البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة.
- تتصف البنوك التجارية بتعدد وكثرة متعامليها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية .[1]

2- أهداف البنوك التجارية

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقه هو الربحية في ظل الالتزام بقيدين رئيسيين هما السيولة والأمان وذلك على النحو التالي :

- ✓ الربحية : يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفى لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.[2]
- ✓ الأمان : نقصد بالأمان ذلك المتوفر لطرفين هما: المودعون، والبنك، فبالنسبة لأمان المودعين فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-** 2013\2014ص 17-18.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 18.

التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن. [1]

- ✓ السيولة : تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعين كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال. معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل. ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح. وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[2]

المطلب الثالث :أسس عمل البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية على مجموعة من الأسس التي تحكم نشاطها وتحدد طبيعة عملها وتتمثل هذه الأسس في :

1. سلعية النقود :

يقوم التعامل المصرفي التجاري على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تعتمد المصارف التجارية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار فائدة منخفضة وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.[3]

---

[1] جواني صونيا، **تسيير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015 ،ص 38.

[2] محمد الصيرفي، **مرجع سابق**، ص 19.

[3] يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**–دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن سنة 2007 ص30.

2. تجميع الودائع والمدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية والمديونية :

إن الوظيفة الرئيسة للمصارف تكمن في قيامها بتجميع الودائع بمختلف أنواعها، حيث تمثل عملية اقتراض المصرف، أو حصوله على ودائع ومدخرات الخاصية الهامة والمستمرة من خلال تاريخ المصارف، ويعتمد المصرف على قوة هذه الودائع ومدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، وعليه أن يحسن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي، وبالتالي يتمكن من الحصول على ثقة الأفراد لاستقطاب ودائعهم .[1]

3. سعر الفائدة :

إن سعر الفائدة التي يدفعها البنك التجاري على الودائع وتلك التي يأخذها من القروض عبارة عن الثمن المدفوع أو المقبوض نظير استعمال المال. وهذا السعر في نظر الاقتصاديين الرأسماليين يعتبر عصب النظام المصرفي كما يعتبر سعر الفائدة أحد أهم آليات البنوك التجارية في تمويل النمو. والتوسع في زيادة سعر الفائدة سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع أي الادخار وبالتالي زيادة قدرة البنك على منح الائتمان.[2]

4. التنويع المالي :

تقوم البنوك التجارية بالحصول على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء. وتجري البنوك هذا التنويع بقصد مواجهة مخاطر الإقراض والاستثمار ذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر ويطلق على هذه العملية التنويع المالي مما يساعد على توزيع احتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من أصل لتعظيم العائد المتوقع. [3]

---

[1] يزن خلف سالم العطيات، **مرجع سابق**، 30 .

[2] محمد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية :أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار الميسرة، عمان، 2008 ص 49.

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم في البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريبات، جامعة المنصورة، جدة، 2004ص78.

المبحث الثاني :عموميات حول البنوك الإسلامية

لقد انكمشت اقتصاديات الدول الإسلامية تحت ثقل النظام الاقتصادي التقليدي، مما تسبب في تعثر المعاملات المصرفية، وسط استخدام نظام الفائدة الذي يعتبر محظورًا في الإسلام. وقد أدى إلى حرمان الاقتصاد والمجتمع من الفوائد والمنافع الكثيرة.

الأمر الذي دفع علماء الإسلام و المفكرين الاقتصاديين إلى إيجاد البديل الشرعي في المعاملات المالية. وتوجهت تلك الجهود بظهور البنوك الإسلامية، التي أصبحت محور الحديث في هذا العصر وواقعا ملموسا فعالا، تجاوز إطار التواجد إلى أفاق التفاعل إلى أقطار الابتكار حيث وضعت هذه البنوك لنفسها منهجا في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات المالية، فهو يستمد كل معاملاته من أحكام الشريعة الإسلامية.

ونظرا لأهمية البنوك الإسلامية في هذا العصر، سنتطرق إلى التعرف عليها من جميع جوانبها من خلال هذا المبحث والذي قسم إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها.

المطلب الثاني :خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث : أسس عمل البنوك الإسلامية.

المطلب الأول : تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها

تعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة نسبيا في العالم الإسلامي، وقد جاءت تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين وفي نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التجارية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء مفاهيم عامة عن هذه البنوك مع معرفة تاريخ نشأتها وتطورها .

1- مفهوم البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية حدثا متميزا وجديدا في المجتمع الإسلامي بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة حيث مرت بمجموعة من المراحل التي تخللتها جهود عظيمة تم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها ومن بينها نجد أن :

- البنك الإسلامي هو عبارة عن مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[1]

– ويعرف أيضا على أنه: مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية.[2]

– وهو مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية و توظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.[3]

---

[1] شهاب احمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن، 2012 ،ص11.

[2] فادي محمد الرفاعي،**المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1،2004 ص 19.

[3] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس، عمان ط1،2008 ، ص27.

- وعرفه الدكتور عبدالله الرحيم العبادي : بأنه كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع الإلتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء.[1]

- وعرف أيضا على أنه عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية الموجودة فيها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، في إطار مالي إسلامي كامل. والذي يهدف بدوره إلى تحقيق أقصى فائدة للمجتمع من حيث الإنصاف والازدهار بدلا من التركيز فقط على تحقيق أقصى عوائد على رأس المال.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المصرفية والمالية، أي أنها لا تقوم على مبدأ الفائدة (الربا). بحيث يقدم خدمات تمويلية للأفراد والشركات والحكومات والمؤسسات الأخرى، ويحرص على توفير الخدمات المالية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك بإنشاء هيئات إشرافية خاصة بها للتأكد من توافق العمليات المصرفية مع المعايير الشرعية .

2- نشأة البنوك الإسلامية

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها، صاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي. وانطلاقا من تحريم الإسلام للربا أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي فيه نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ الذي جاءت البنوك الإسلامية لكي تكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات والخدمات البنكية.

غير أنه وبعد حرب 1973 والزيادة في أسعار النفط تطورت البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة.

ويعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي إلى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ص68.

[2] Badreldin, A. M. 2009, Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology German University in Cairo, p1.

وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير هذه طالت ولم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنة 1963 بما كان يسمى بنوك الادخار المحلية، ولقد عرفت التجربة نجاحا كبيرا وتجاوبا منقطع النظير من طرف الشعب المسلم بمصر ورغم قصر عمر هذه التجربة فإنها أفادت.

وبعد سنوات في انطلاقة النظام المالي والإسلامي، الذي بدأ بالبنوك الإسلامية ثم شركات التأمين والاستثمار والتي تسلسل نشوؤها تباعا في الأقطار الإسلامية والغربية. بعد أن كان النطاق الجغرافي لظهورها محصورا في الشرق العربي ودول آسيا الإسلامية.

فتأسس بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة سنة 1975، البنك الإسلامي للتنمية 1976، بنك التمويل الكويتي 1977، دار المال الإسلامي فيصل الإسلامية.

هكذا استمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا، فلقد انتقل عدد البنوك الإسلامية من 34 سنة 1983 إلى 195 سنة 1997 إلى 200 سنة 2000.[1]

ويمكن تلخيص نشأة البنوك الإسلامية وتطورها من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : نشأة وتطور البنوك الإسلامية.

العام	الحدث	الدولة
الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين	بدأت أقدم محاولة لفكرة المؤسسات المصرفية التي تسعى للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال إنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفائدة.	ماليزيا وباكستان
1963	أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي وذلك من خلال إنشاء مصارف أطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية	جمهورية مصر العربية

[1] خالدي خديجة، **البنوك الإسلامية، نشأة، تطور، أفاق**، دفاتر MECAS جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 1 ابريل 2005، ص277.

	والتي أسسها الدكتور أحمد النجار.	
1971	إنشاء مصرف الناصر الاجتماعي والذي يعد أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أخذا أو إعطاء.	جمهورية مصر العربية
1972	بدأ الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال ما جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية.	المملكة العربية السعودية
1975	البداية والولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بتأسيس مصرف دبي الإسلامي.	دولة الإمارات العربية المتحدة
1977	مباشرة المصرف الإسلامي للتنمية نشاطه حيث كان الهدف الأساسي للمصرف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب دول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.	المملكة العربية السعودية
1980ولغاية ما قبل الأزمة المالية العالمية	انتشرت المصارف الإسلامية عربيا وعالميا حيث بلغت قيمة الاستثمارات طبقا للشريعة الإسلامية عام 2007على الصعيد العالمي حوالي 450 مليار دولار بعد أن كانت 201 مليار دولار عام 2004.	على مستوى دول العالم
الأزمة المالية العالمية وحتى الآن	في ظل الأزمة المالية العالمية لقيت المصارف الإسلامية صدى واسعاً على المستوى العالمي، فقد بلغ معدل نمو الصيرفة الإسلامية خلال فترة الأزمة المالية العالمية 23,46% ليصل عددها عام2010 إلى أكثر من 300	على مستوى دول العالم

	مصرف ومؤسسة مالية إسلامية، وبحجم أموال يزيد عن 200 مليون دولار،هذا بخلاف فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية للمصارف التقليدية على مستوى العالم.	

المصدر :مريم سعد رستم.[1]

المطلب الثاني :خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تجعلها بديلا أمثل للبنوك التجارية وهذا ما سنبينه في هذا المطلب.

1- خصائص البنوك الإسلامية

تتمل هذه الخصائص في :

- خضوع المعاملات البنكية الإسلامية للرقابة الشرعية وذلك للتأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى.
- ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب لأجله.
- التمسك بالقاعدة الذهبية والتي تتمثل في قاعدة الحلال والحرام.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- استبعاد التعامل بالفائدة سواء كانت ظاهرة أو مختفية، ثابتة أو متحركة.[2]

[1] مريم سعد رستم، **مرجع سابق**، ص5-6.

[2] عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 ، ص 12-13 .

2- أهداف البنوك الإسلامية

من أجل تحقيق رسالة العمل المصرفي الإسلامي هناك العديد من الأهداف التي تؤذي إلى تحقيق تلك الرسالة ومن بينها ما يلي :

2-1-الأهداف المالية :

انطلاقا من حقيقة أن البنوك الإسلامية هي بالدرجة الأولى مؤسسات مصرفية إسلامية تلعب دور الوسيط المالي لها عدد من الأهداف المالية التي تعكس درجة نجاحها وتتمثل هذه الأهداف في:[1]

- ✓ جذب الودائع وتنميتها : ويعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية، حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، كما يعتبر تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على الفرد والمجتمع.
- ✓ استثمار الأموال : يعتبر الاستثمار المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح للمساهمين والمودعين وكذا للبنك بصفته وسيطا بين هؤلاء، لذا تحرص البنوك الإسلامية على استثمار أموالها في جميع نواحي النشاط الاقتصادي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تحقيق الأرباح : البنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي وليكون دليلا على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.[2]

2-2-أهداف خاصة بالمتعاملين :

تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق رضا المتعاملين معها وذلك من خلال : [3]

---

[1] عبدي أمال، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية من خلال مقررات بازل 2-دراسة ميدانية ببنك البركة وبنك الخليج**، مذكرة الماجستير الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة حساب المخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015 ،ص 20.

[2] رقيق برة حمزة، **عنان أمين، إدارة المعاملات البنكية في البنوك الإسلامية** –دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة المسيلة-، مذكرة ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020 ، ص17 .

[3] رقيق برة حمزة، عنان أمين، **مرجع سابق**، ص 18.

- ✓ تقديم الخدمات البنكية : يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم.
- ✓ توفير التمويل للمستثمرين : يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين.
- ✓ توفير الأمان للمودعين : من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين في البنك، ومن أهم عوامل الثقة في البنوك توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء.

2-3-الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف :

وتتمثل جملة الأهداف التي تسعى من خلالها البنوك الإسلامية لتحقيق تنميتها : [1]

- ✓ تنمية الموارد البشرية : نظرا للخصوصية التي تميز البنوك الإسلامية عن نظيرتها التجارية فهي تحتاج إلى عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية ولتحقيق ذلك تعمل هذه البنوك على إقامة دورات تدريبية من أجل تكوينهم.
- ✓ تحقيق معدل النمو : يعتبر تحقيق معدلات نمو ملائمة أحد العوامل التي تساعد البنوك الإسلامية على ضمان بقائها واستمرارية عملها في سوق بنكية تتميز بحدة المنافسة.
- ✓ الانتشار جغرافيا واجتماعيا : حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى الامتداد محليا ودوليا لاستقطاب الأموال وتوظيفها في مختلف المجالات الاقتصادية .

2-4-الأهداف المتعلقة بالجانب الابتكاري :

تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على جذب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية الجارية أو المستثمرين، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة

[1] عبدي أمال، **مرجع سابق**، ص 22.

إلى تحسين مستوى أداء الخدمات البنكية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بالكفاءة البنكية لا بد لها من مواكبة التطور البنكي وذلك عن طريق ما يلي : [1]

- ✓ ابتكار صيغ للتمويل : حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التجارية في جلب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة.
- ✓ ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية : تعد نشاطات الخدمات البنكية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع البنك، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات بنكية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات البنكية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث : أسس عمل البنوك الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة من القواعد والأسس تتمثل في :

1. مبادئ الشريعة الإسلامية كأساس العمل :

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات، يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه بناءا عليه، فانه يجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات التي تؤذيها وهذا يعني تعديل عمليات المصارف بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها من خلال استبدال الفائدة المحرمة بالربح الحلال والمراباة بالمشاركة وهذا بدوره يتطلب تحديد الصيغ الشرعية لجميع معاملات المصارف سواء اختصت بحفظ أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب الضرر للغير وهذا يوجب على المصارف الإسلامية أن تضمن وجود هيئة للرقابة الشرعية تتصف بالاستقلال التام

[1] رقيق برة حمزة، عنان أمين، **مرجع سابق**، ص 19.

عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها . [1]

2. تحريم التعامل بالفائدة :

تعد هذه الخاصية المعلم الأول والرئيسي للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف كأي مصرف ربوي آخر، وذلك لأن الإسلام قد حرم الربا بجميع أشكاله فالإسلام ينظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليست سلعة تباع وتشترى. وأن المصارف الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، المبنى على القاعدة الشرعية الغنم بالغنم في تشغيل الأموال إلى جانب صيغ البيوع المعتبرة شرعا كبديل لسعر الفائدة التي اعتمدتها المصارف التقليدية كأداة لتسعير تكلفة الأموال.

ورفض الفائدة على رأس المال في المنهج الإسلامي لا يعني إلغاء رأس المال الذي يعتبر عنصرا إنتاجيا يشترك مع بقية العناصر الأخرى في تحقيق الإنتاج، فالمنهج الإسلامي يفرق بين الفائدة على رأس المال والربح عند استخدام رأس المال. وهو إذ يرفض الفائدة فلا يحرم الربح الناتج من استثمار المال في مشروعات اقتصادية منتجة وهنا يصبح عائد رأس المال غير مؤكد أو غير محدد وإنما تحدد بنسبة من هذا الربح بما يؤدي إلى تعرض رأس المال إلى المخاطر نفسها التي يتعرض لها عنصر العمل (القائم بتشغيل رأس المال الاقتصادي) في العملية الإنتاجية وبالتالي يصبح هذا العائد مرتبطا بنتائج استخدامه في النشاط الاقتصادي. [2]

والجدول الموالي يوضح أهم الفروقات بين الربح والفائدة :

جدول رقم (03) :أهم الفروقات بين الفائدة والربح.

هامش الربح	الفائدة
عقد بموجبه يشتري البنك أي شيء يختاره العميل.	العميل هو المسؤول عن العملية بالكامل وما يترتب عليها من تكاليف.

[1] مريم رستم، **مرجع سابق**، ص9.

[2] مريم رستم، **مرجع سابق**، ص 9-10.

يحصل البنك على هامش ربحي متفق عليه مع العميل بحيث يستفيد المصرف من تلك العملية .	مبلغ يتم الحصول عليه في مقابل القرض الأساسي ويعتبر المقترض هو المسؤول عنها بالكامل.
أطراف العملية: مالك المنتج، المشتري (العميل)، البنك (الممول).	أطراف العميلة: العميل (المشتري)، مالك السلعة (البائع)، بينما يخلي البنك مسؤوليته.
مطابقة لمعايير الشريعة الإسلامية.	الفائدة لا تقتصر على قوانين ونصوص الشريعة.

المصدر[1]

3. منع الغرر :

يعتبر الغرر أمرا ماليا خطير إلى جانب الربا، بحيث يعرف على أنه كل بيع دخلته الجهالة سواء كانت في الثمن أو في البيع أو في الأجل أو القدرة على التسليم، وفي إطار التبادلات الاقتصادية الغرض هو غياب أو عدم وجود الشفافية ويحدث ذلك في حال موضوع العقد غير مؤكد أو غير واضح وعلى هذا الأساس فالعمليات والمعاملات يجب أن تكتسي طابع الشفافية والوضوح .[2]

4. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة :

البنوك الإسلامية تقف موقف ايجابيا باهتمامها بالنتيجة النهائية للأعمال أو استخدام الأموال فهي تجني الأرباح إذا كانت النتيجة موجبة وتتحمل الخسارة إذا كانت النتيجة سالبة.

وتعتمد هذه البنوك على الاستثمار بالمشاركة ربحا وخسارة كسبا وغرما بدلا من فائدة ثابتة وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان وقاعدة الغنم بالغنم.[3]

5. المشاركة في تحمل مخاطر التمويل والاستثمار :

يعد الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إراداته كما أنه الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الائتماني للمجتمع، والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأن محل

---

[1] صناع المال،**الفرق بين هامش الربح والفائدة**،https://www.almaal.org/the-difference-between-profit-margin-and-interest (05\03\2023a 11:00).

[2] نور الايمان بوذراع، **واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية**، دراسة حالة البنوك العاملة، بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017\2016 ص 31.

[3] نور الإيمان بوذراع، **مرجع سابق**، 31.

التعامل أصول وموجودات حقيقية وليست مجرد أصول مالية فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقية وهذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر وعليه فنتيجة الاستثمار قد تكون ربحا أو خسارة، ومن هذا المنطق يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر والربح ولكي يكون مستحقا لأي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل مخاطر أي عمل أو نشاط. [1]

6. توجيه كل الجهد نحو استثمار الحالات ونحو المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تحاول البنوك الإسلامية تصحيح وظيفة رأسمال كخادم لمصالح المجتمع وليس سيدا يتحكم فيه، وهذا ما يجعله لا ينظر لسعر الفائدة على أنه المؤشر لقياس الكفاءة والجدية لرأسمال واتخاذ قرارات الاستثمار بل المؤشر لديه هو الربح والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل العمالة ورفاهية المجتمع وبهذا ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية. [2]

[1] نور الإيمان بوذراع، **مرجع سابق**، ص31 .

[2] مريم سعد رستم، **مرجع سابق**، ص 12.

المبحث الثالث : التمييز بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تعتبر البنوك التجارية والبنوك الإسلامية جزءًا هامًا من النظام المصرفي والمالي في العالم. حيث تتمثل مهمة البنوك التجارية في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية وتحقيق الأرباح المالية، في حين تهدف البنوك الإسلامية إلى تقديم الخدمات المالية الإسلامية والحصول على الأرباح بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتتميز البنوك التجارية بتوفير خدمات مثل الودائع والقروض والتحويلات المصرفية، بينما توفر البنوك الإسلامية خدمات مثل التمويل بنظام المشاركة والحسابات الجارية الإسلامية. يمكن أن يختلف التعامل مع البنوك الإسلامية عن التعامل مع البنوك التجارية من حيث الشروط والأحكام والمتطلبات المالية.

وسيتم من خلال هذا المبحث عرض لأهم الفروقات بينهما من حيث المقارنة لأهم الأنشطة البنكية و من حيث هيكل واستخدامات كل بنك بتقسيم المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول :مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية.

المطلب الثاني :مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات.

المطلب الأول :مقارنة من حيث أهم الأنشطة البنكية

تتنوع الأنشطة البنكية وتختلف من بنك لآخر ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة البنكية الأساسية ومع ذلك يوجد اختلاف في آلية قبول الودائع وتقديم الخدمات.

1- مقارنة من حيث نشاط قبول الودائع :

إن تعامل البنوك الإسلامية مع الودائع يختلف عن تعامل البنوك التجارية فالبنوك التجارية تنظر إلى الودائع على أن واقعها واقع القروض لأن المقترض لا يلوم برد القرض عينا ولا مانع بخلطه بغيره من الأموال بينما الوديعة في الإسلام تلزم صاحبها بتجنب خلط الأموال مع بعضها بحيث يعتذر تمييزها من بعضها. [1]

وهذا بشكل عام لكن الأمر يختلف بحسب نوعية الوديعة سواء كان هذا في البنك الإسلامي أو البنك التجاري وتوضح الجداول الموالية أهم الاختلافات بين الودائع في كلا البنكية :

الجدول رقم (04) : مقارنة بين الودائع الجارية(تحت الطلب) في البنوك الإسلامية والتجارية.

عنصر المقارنة	البنوك التجارية	البنوك الإسلامية
من حيث الأهمية	تعتبر أهم مصدر، تحتل المكانة الأولى وتمثل أعلى نسبة من إجمالي الودائع.	تقل أهميتها بالمقارنة بالودائع الاستثمارية ولا تتعدى حدود30% من إجمالي الودائع.
من حيث الضمان	مضمونة الرد عند الطلب، وللمصرف حرية التصرف في الوديعة.	مضمونة الرد عند الطلب، ويفوض العميل المصرف في حرية التصرف بالوديعة.

[1] عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية دراسة فقهية للممارسات العملية**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 2،2007، ص 104.

من حيث السحب	قابلة للسحب والتحويل في أي وقت دون إخطار إلا في حالة السحب على المكشوف فإن المصرف يأخذ فائدة من العميل مقابل هذه الخدمة.	قابلة للسحب والتحويل في أي وقت ولا يمكن للمصرف أن يأخذ فائدة في حالة السحب المكشوف ويمكن اعتباره قرضا حسنا من المصرف للعميل.
من حيث أداة التعامل	يتحصل العميل على دفتر شيكات من أجل تقييد مسحوباته ومدفوعاته.	يتحصل العميل على دفتر شيكات من أجل تقييد مسحوباته ومدفوعاته.
من حيث العائد	لا تستحق فائدة لأنها غير مستقرة إلا أن بعض البنوك أصبحت تعطي فوائد وذلك من أجل تشجيع الإيداع .	لا تستحق أي شيء لا فائدة ولا ربحا ولا تتحمل الخسائر.
طبيعة العقد	تمثل قرض ربوي.	تمثل قرض حسن.

المصدر : آمال لعمش. [1]

الجدول رقم (05) :مقارنة بين الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية والتجارية.

عنصر المقارنة	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية
التسمية	حسابات ثابتة، ودائع المشاركة، ودائع المضاربة، إشعار حسابات الاستثمار.	حسابات ثابتة، إشعار وديعة الأجل.
نوع العقد	عقد مضاربة جائز شرعا.	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعا(عقد ربوي).
الأهمية	أهم المصادر الخارجية، تشكل	تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية تشكل

[1] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011\2012 ، ص28.

	نسبة80% من إجمالي الودائع.	نسبة30% من إجمالي الودائع.
ملكية الوديعة	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمل من مخاطر استثمارها، يجعل من حقه المشاركة في الأرباح.	تنتقل ملكية المال من المودع إلى المصرف وبالتالي يصبح المال دينا في ذمة المصرف.
الإيداع	غير مضمونة، وقد يتحمل صاحب الوديعة الاستثمارية خسارة عملا لمبدأ الأرباح و الخسارة.	مضمونة حيث يتضمن المصرف أصل الوديعة بالإضافة إلى فائدة محددة سلفا.
العائد	عائد غير مضمون، فالمودع يحصل على حصة شائعة من الربح الذي يتحقق كما يتحمل الخسارة في حالة حدوثها.	عائد مضمون محدد سلفا بغض النظر عن نتائج أعمال المصرف.
العلاقة بين المصرف والمتعاملين	علاقة مشاركة وفق صيغ المشاركة أو المضاربة.	علاقة مديونية(دائن، مدين).
نسبة الاحتياطي الإلزامي	المودع يرغب في استثمار أمواله بالكامل. من المفروض استثناء الودائع الاستثمارية من نسبة الاحتياطي.	إمكانية إعادة قسم كبير من الودائع لأصحابها عند الطلب. تخضع لها لأن الودائع تكون دينا في ذمة البنك.

المصدر : آمال لعمش. [1]

[1] آمال لعمش، **مرجع سابق** ، ص 30.

2-مقارنة من حيث الخدمات :

تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية كتجميع الزكاة نفاقها وصرف القرض الحسن .

وفيما يلي يوضح الجدول الموالي أهم الفروق الجهوية بين البنكين من حيث الخدمات :

الجدول رقم (06): أهم الفروق الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات.

عنصر المقارنة	البنك الإسلامي	البنك التجاري
المفهوم	مؤسسة مالية بنكية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات بنكية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.
طبيعة الدور	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا.	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين المودعين والمستثمرين.
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة.	يقوم على أساس القاعدة الاقراضية بسعر فائدة.
صفة المتعامل معه	-صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخراج بالضمان. - صاحب حساب استثماري فهو رب مال.	- مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. -مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.

	- مشتري / بائع. - مؤجر/ مستأجر في جميع أنواع البيوع الحلال. - مشارك.	
المحظور والجائز	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.	- يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة . - يحظر عليه شراء عقارات غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله. - يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.
الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين.	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.
الموارد المالية الخارجية	حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة. والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة.	الودائع والقروض على أساس الفائدة.
استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.
الوظيفة الرئيسية	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال.كما	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.

	يكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب في ممارسته لنشاطه.	
الادخار وتنمية الوعي الادخاري	الادخار تأجيل إنفاق عاجل إلى اجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد أغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقا الخاصة لدوافعهم.	طبقا للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموما.
الربح	يتحقق بأسبابه الشرعية من :المال العمل والضمان وفق المعايير الشرعية.	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.
الخسارة	يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر رأس المال دائما في المشاركات.	يتحملها المقترض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.
الرقابة	ثلاثة أنواع من الرقابة : الرقابة الشرعية ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.	نوعان من الرقابة : من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.
صندوق الزكاة	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو احد المزايا التنافسية القوية.	لا مكان له فيه.
مقاصد الشريعة وأولوياتها	من أهم محددات آلية العمل وممارسة	ليس لها مكان فيه وان حصل بعض التوافق

	النشاط.	فهو جزئي.

المصدر : سندس ريحان باهي.[1]

المطلب الثاني :مقارنة من حيث الموارد والاستخدامات

من خلال ما سبق تفصيله حول هيكل الموارد واستخدامات كل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا المقارنة بينهما من خلال :

1- مقارنة مصادر الأموال في البنوك التجارية والإسلامية :

جرت العادة ، على البدء بتحليل جانب مصادر الأموال عندما يصار إلى تحليل الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية والمصرفية بوصفه جانبا يوضح الموارد المالية التي يحصل المصرف من خلالها على السيولة اللازمة لعملياته في جانب التوظيفات في إطار عملية الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي في المجتمع ، فضلا عن توضيح رأس المال بوصفه ضمانا حقيقا لأموال المودعين ، وعناصر المطلوبات الأخرى .

وفيما يلي جدول مقارنة للمكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتجاري:

جدول رقم (07): مقارنة بين مصادر أموال البنك الإسلامي والبنك التجاري.

مصادر أموال البنك الإسلامي	مصادر أموال البنك التجاري
1-الموارد الذاتية (حقوق الملكية).	1-الموارد الخارجية (الودائع+القروض).
1-1-رأس المال المدفوع.	1-1-ودائع الزبائن (أفراد ومؤسسات).
1-2-الاحتياطات الإجبارية (القانونية).	1-1-1-ودائع جارية (حسابات جارية \ تحت الطلب).

[1] سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2018، ص29-33.

1-3-الاحتياطات الاختيارية (الخاصة).	1-1-2-ودائع ادخارية (حسابات توفير).
1-4-الأرباح المرحلة (المحتجزة) المدورة من بداية السنة.	1-1-3-ودائع لأجل.
1-5-الربح المتحقق خلال السنة (أرباح مقترح) توزيعها على المساهمين.	1-1-4-شهادات ادخار. 1-1-5-شهادات إيداع.
1-6-علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت.	1-1-6-دائنون مختلفون.
2-الموارد الخارجية (الودائع).	1-2-مطلوبات قصيرة الأجل.
2-1-الحسابات الجارية.	1-2-1-مطلوبات تحت الطلب تخص المصارف الأخرى.
2-2-حسابات التوفير (الادخار).	1-2-2-مطلوبات لأجل تخص المصارف الأخرى.
2-3-حسابات الاستثمار لآجال مختلفة. -6 أشهر. -12شهرا. -سنتان أو ثلاث. -شهادات ودائع متوسطة الأجل. -صكوك استثمار طويلة الأجل. -حسابات الاستثمار المخصص (ودائع استثمارية \سندات).	1-3-القروض(رأس مال داعم). 1-3-1-قروض قصيرة الأجل من المصارف الأخرى. 1-3-2-قروض قصيرة الأجل من المؤسسات المالية. 1-3-3-قروض قصيرة الأجل من البنك المركزي. 1-3-4-قروض طويلة الأجل.
2-4-حسابات الودائع الثابتة ذات الأجل	1-4-موارد أخرى.

المحدد.	4-1-1-دائنون مختلفون. 4-1-2-مطلوبات أخرى مثل الضرائب والمصروفات المستحقة غير المدفوعة.
3-الموارد الأخرى. 3-1-احتياطات وأنصبة غير مخصصة للتوزيع. 3-2-توزيعات أرباح وعوائد ودائع. 3-3-تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطابات الضمان. 3-4-تخصيصات مختلفة لمواجهة مخاطر الاستثمار والمخاطر الأخرى. 3-5-دائنون وأرصدة دائنة أخرى : 3-5-1-حسابات صندوق الزكاة. 3-5-2-أوراق دفع.	2-حقوق الملكية. 2-1-رأس المال الاسمي (المقرر أو المصدر) مطروحا منه الجزء غير المدفوع. 2-2-الاحتياطات النقدية القانونية. 2-3-الاحتياطات الاختيارية (الخاصة). 2-4-الاحتياطات غير مخصصة للتوزيع من بداية السنة. 2-5-علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت.
	3-الأرباح والخسائر. 3-1-أرباح مرحلة (مدورة) من بداية العام. 3-2-الربح المتحقق خلال السنة.
حسابات نظامية دائنة (تمثل التزامات الزبائن مقابل الضمانات والقبولات).	حسابات نظامية.

المصدر :قحطان رحيم وهيب. [1]

في ضوء تحليل بنود مصادر الأموال ومكوناتها في النموذج السابق يمكن التوصل إلى النتائج السابقة :

- إن مصادر الأموال في النظامين تتكون من مصدرين أساسيين هما: الموارد الخارجية والموارد الداخلية، مع حفظ الخصوصية التي تفرضها طبيعة كل نظام والقواعد الاقتصادية والفكرية التي يرتكز إليها.
- على الرغم من أن المصرف الإسلامي يعتمد (شأنه شأن المصرف التجاري) على الموارد الخارجية لتمويل عملياته طبقا لنظرية الوساطة المالية التي يعمل بموجبها النظامين ، إلا إننا نلحظ فرقين جوهريين في هذا المجال هما:

أ- إن الموارد المذكورة لدى المصارف الإسلامية تتمثل بفقرة الودائع بأنواعها (الجارية والتوفير وحسابات الاستثمار لآجال مختلفة، وحسابات الاستثمار المخصص، وحسابات الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد والحسابات الدائنة الأخرى). فيما نلاحظ أن الموارد الخارجية لدى المصارف التجارية تتمثل بفقرة الودائع مضافا إليها القروض وهو ما يرينا على الفور مدى حرمان المصارف الإسلامية من إمكانية الحصول على القروض لتأمين السيولة، وخاصة من البنك المركزي، بوصفه ملجأ أخيرا لإقراض البنوك ومدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة.

ب- تعتبر الودائع من المصادر الرئيسية لدى المصارف التجارية. وتحتل الحسابات الجارية منها المرتبة الأولى، إذ تعد أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي لديها وفيما نلاحظ أن الودائع ذات الطبيعة الاستثمارية هي التي تحتل مركز الصدارة في مصادر التمويل الخارجية لدى المصارف الإسلامية .

- إن الودائع لدى المصارف التجارية تأتي في الأهمية قبل رأس المال الممتلك (حقوق المالكين) في حين نجد أن حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية تأتي من حيث الأهمية قبل فقرة الودائع.

---

[1] قحطان رحيم وهيب، **مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2006 ص13-14.

- عدم ظهور حساب القروض بفائدة ضمن مصادر الأموال الخارجية لدى المصارف الإسلامية، استنادا إلى قاعدة تحريم الإقراض والإقتراض بفائدة ربوية في الشريعة الإسلامية. إلا إن ذلك لا يمنع من ظهور بند للقروض الحسنة، وآخر يخص إيداعات مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية، في حال وجودها لدى المصرف الإسلامي .[1]

2- مقارنة هيكل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والتجارية :

استكمالا للمقارنة من حيث الموارد والاستخدامات سنقوم بتحليل المكونات الرئيسية لجانب استخدامات (توظيفات) الأموال في الميزانية العمومية لدى كل من النظامين الإسلامي والتجاري، باعتماد النموذج المقارن الآتي:

جدول رقم (08): مقارنة بين استخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التجاري.

استخدامات البنوك الإسلامية	استخدامات البنوك التجارية
-أصول (موجودات) نقدية. 1) نقد في الصندوق. 2) أرصدة لدى البنك المركزي. 3) أرصدة لدى المصارف المحلية. 4) أرصدة لدى المصارف المراسلة.	-أصول (موجودات) نقدية. 1) نقد في الصندوق. 2) أرصدة لدى البنك المركزي. 3) أرصدة لدى المصارف المحلية. 4) أرصدة لدى المصارف المراسلة.
-استثمارات سائلة. -استثمارات محلية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار).	-استثمارات سائلة. -السندات و أذواق الخزينة السندات الأجنبية أي موجودات يعتبرها البنك المركزي سائلة.

[1] قحطان رحيم وهيب، **مرجع سابق**، ص14-15.

-استثمارات دولية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار).	
-تمويلات قصيرة الأجل. 1) تمويل تجاري (مرابحة). 2) تمويل رأس مال عامل. 3) تمويل استهلاكي (فردي). 4) مشاركات قصيرة الأجل. 5) مضاربات قصيرة الأجل. 6) تمويل بيع السلم. 7) القروض الحسنة.	-القروض والسلفيات. 1) قروض تجارية (أدوات قصيرة الأجل). 2) قروض متنوعة (قصيرة الأجل). 3) خصم أوراق تجارية وقبولات تحت الطلب.
-تمويلات متوسطة وطويلة الأجل. 1) مشاركات. 2) مضاربات. 3) البيع بالتقسيط. 4) البيع التأجيري (ايجارة منتهية بالتمليك) 5) المشاركات المنتهية بالتمليك. 6) تمويل المشروعات. 7) تمويل عقارات.	-استثمارات متوسطة وطويلة الأجل. 1) استثمارات في الأسهم (عامة وخاصة). 2) استثمارات في السندات(عامة وخاصة) . 3) استثمارات في العقارات. 4) عمليات تأجير. 5) استثمارات متنوعة أخرى.
-استثمارات رأسمالية. 1) مساهمة في مشروعات قائمة (قديمة). 2) تأسيس مشروعات جديدة. 3) المساهمة في مشروعات جديدة.	-أصول (موجودات أخرى). 1) احتياطيات خسائر القروض. 2) مصاريف مدفوعة مقدما.

-أصول (موجودات)أخرى. 1) صافي أصول ثابتة (بعد الاستهلاك). 2) أرصدة مدينة متنوعة. 3) مخزون سلعي. 4) متاجرة في عقارات.	-الأصول الثابتة (بعد طرح الاستهلاك) مباني، أراضي، آلات، معدات، أثاث ...الخ.
	-الأرباح والخسائر. 1) خسائر مدورة (مرحلة) من السنوات السابقة. 2) خسائر السنة الحالية.
-حسابات نظامية (مدينة).	-حسابات نظامية (مدينة).

المصدر: قحطان رحيم وهيب.[1]

وفي ضوء تحليل بنود استخدامات الأموال ومكوناتها يمكن التوصل إلى النتائج الآتية :

- إن جانب استخدامات الأموال لدى المصارف التجارية يستمد إلى حد كبير على تقديم القروض والسلفيات والتوظيفات الأخرى قصيرة الأجل.
- تمتاز استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية بتنوعها وبتعدد الأطراف المستفيدة منها، فضلا عن تباين مواعيد استحقاقاتها وأسس احتساب العوائد عليها.
- تعتمد استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية بصورة رئيسية على الأدوات المتوسطة والطويلة الأجل انسجاما واتساقا مع مصادر أموالها .
- طغيان الطابع الاستثماري على تلك الاستخدامات.

[1] قحطان رحيم وهيب، **مرجع سابق**، ص17-18.

- الاستعاضة عن سعر الفائدة بصيغ وأدوات استثمارية شرعية، تستند إلى قواعد الاقتصاد الإسلامي أو العقود غير المسماة فيه ، كالمشاركات والمرابحات والمضاربات وبيع السلم والبيع بالتقسيط والتمويل التأجيري وغير ذلك.
- عدم ظهور حساب القروض بفائدة لعدم تعامل البنوك الإسلامية بها أخذا وعطاءا فيما يظهر حساب القروض الحسنة بتكلفة التمويل.
- اعتماد البنك التجاري على الاستثمار في الأوراق التجارية (الكمبيالات والحوالات المخصومة) على عكس البنك الإسلامي الذي يحرم مثل هذه المعاملات لما تنطوي عليه من محذورات شرعية.[1]

[1] قحطان رحيم وهيب، **مرجع سابق**، ص 18-19.

خلاصة الفصل الأول :

تختلف البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في العديد من الجوانب النظرية والتطبيقية. فالبنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تعمل على تحقيق الأرباح للمساهمين، من خلال توفيرها للخدمات المصرفية للأفراد والشركات. فهي تستخدم نظام الفائدة والربح لتوليد دخلها. وتعتمد على توفير الائتمان والقروض والحسابات الجارية والتوفير والاستثمار والصيرفة الدولية وغيرها من الخدمات.

بالمقابل، فإن البنوك الإسلامية تعتمد على مفهوم المصارفة الإسلامية التي تحظر الربا وتتبع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتم ذلك عن طريق استخدام نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث يتم توزيع الأرباح بناءً على نسبة محددة مسبقًا وفقًا للاتفاق بين البنك والعميل. وتتضمن خدمات البنوك الإسلامية توفير الحسابات الجارية والتوفير والقروض والتمويل الإسلامي والاستثمار وغيرها من الخدمات.

وعلى الرغم من الاختلافات النظرية والتطبيقية بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، فإن كلاهما يهدف إلى توفير الخدمات المصرفية وتلبية احتياجات العملاء. ويمكن للعملاء اختيار النوع المناسب من البنوك وفقًا لاحتياجاتهم وقيمهم الشخصية.

الفصل الثاني :

فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية

تمهيد :

في الآونة الأخيرة، شهدت الصيرفة الإسلامية نجاحًا لافتًا يعكس تفشيها وانتشارها الواسع في الدول العربية والغربية. فإن الظهور المتزايد للبنوك الإسلامية يعكس الإقبال المتزايد من العملاء على الحصول على خدمات ومنتجات مالية تتماشى مع قوانين وأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن بين الاستراتيجيات المتبعة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة، نجد النوافذ الإسلامية المتواجدة في البنوك التجارية. تلك النوافذ تمثل جسرًا مهمًا يصل بين الأصول التجارية والمبادئ الإسلامية، لتلبية تطلعات العملاء المسلمين الذين يسعون للمزيد من التزام المعاملات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

حيث تقدم هذه النوافذ مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة، تلائم القيم الإسلامية الراسخة وتعكس مبادئ العدالة والشفافية. وتشمل هذه الخدمات الحسابات الجارية الإسلامية المتوافقة مع مفهوم المضاربة، وحسابات التوفير المرابحة، والتمويل العقاري وصكوك الاستثمار الإسلامية.

ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : حقيقة النوافذ الإسلامية.

المبحث الثاني :المسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية .

المبحث الثالث :صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول : حقيقة النوافذ الإسلامية

نوافذ التمويل الإسلامي هي مؤسسات مالية تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والتي تتضمن الحظر على الفوائد (الربا)، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية. تم إنشاء هذه المؤسسات كبديل للمصارف التقليدية التي تعمل بنظام الفائدة الربوية وتتميز نوافذ التمويل الإسلامي بالتركيز على المصالح الاقتصادية العادلة والمتبادلة بين المسلمين، والتزامها بتقديم الخدمات المالية بطريقة شرعية ومبتكرة .

فلم تقتصر العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التجارية على علاقة الجوار ورفقة المهنة فقط، بل تمثلت في اتجاه العديد من البنوك التجارية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المطلب الأول :نشأة وتعريف نوافذ التمويل الإسلامي.

المطلب الثاني :خصائص وأسباب فتح نوافذ التمويل الإسلامي.

المطلب الثالث:دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول :نشأة وتعريف نوافذ التمويل الإسلامي

تعود نشأة نوافذ التمويل الإسلامي إلى الحاجة إلى توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث تختلف هذه النوافذ عن البنوك التجارية من حيث المفهوم وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب .

1- نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات، قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. [1]

وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف الربوية التي إتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام مصرف مصر في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية ".[2]

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف الربوية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/1980م إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من المصارف الربوية كمصرف مصر ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف التنمية الوطني

---

[1] عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ص227.

[2] سمير مصطفى متولى، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ص 21.

ومصرف النيل وغيرها. كما اتخذت بعض هذه المصارف قراراً بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع. ثم تلي ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة.[1]

2- تعريف نوافذ التمويل الإسلامي

اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليهم ومن بين هذه التعريفات نجد :

-عرفت النوافذ بأنها الفروع التي تنتمي إلى المصارف الربوية وتمارس جميع النشاطات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وأطلق عليها ظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية .[2]

-تعني أيضا أن تقوم البنوك التجارية بتخصيص جزء أو مساحة في الفروع التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وكذلك تقديم الخدمات التقليدية تهدف هذه الطريقة في المقام الأول إلى

---

[1] د.فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، ص10.

[2] نجيب سمير خريس، النوافذ **الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، االعدد الثاني،2014 ص148.

تلبية احتياجات بعض العملاء الذين يرغبون في التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي حتى لا تتحول إلى صفقة مع البنوك الإسلامية.[1]

-كما عرفها الدكتور فهد الشريف على أنها الفروع التي تنشئها المصارف الربوية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية بأنها عبارة عن شبابيك خاصة في بنك تجاري تقوم بتقديم خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمثل هذه النوافذ فرصة للبنوك التجارية العادية لتلبية احتياجات العملاء المسلمين الذين يرغبون في الحصول على خدمات تمويل متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

المطلب الثاني :خصائص وأسباب فتح نوافذ التمويل الإسلامي

في هذا المطلب سيتم عرض أهم الخصائص التي تتميز بها نوافذ التمويل الإسلامي والأسباب التي دفعت لفتحها.

1- خصائص نوافذ التمويل الإسلامي

تتميز الفروع الإسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية .
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية وهذا غير وارد

[1] Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East Department of Accounting & Finance, Faculty of Business, Economics & Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012 , p89.

[2] د.فهد الشريف، **مرجع سابق**، ص09.

بالنسبة للفروع التقليدية.

- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة, بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية .
- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.
- عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.[1]

2- أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف الربوية إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي: [2]

- رغبة المصارف الربوية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال .
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية .
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية .
- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية .
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد.
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.
- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح

[1] فهد الشريف، **مرجع سابق**، ص14-15.

[2] فهد الشريف، **مرجع سابق**، ص 11-12.

المنافسة إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي إذ أن بعض المصارف الربوية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي .

- بالنسبة للمصارف الربوية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.

المطلب الثالث:دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية

توجد العديد من الدوافع والمتطلبات التي تحفز فتح النوافذ المالية الإسلامية.

1- دوافع فتح النوافذ الإسلامية

تمثلت هذه الدوافع في:

1-1-دوافع عقائدية :

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي يختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف أن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إالى البنوك الإسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يعطي لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية.[1]

1-2-دوافع شرعية:

تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي يساهم في إنتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية، وغير الإسلامية، وتحول الأعمال

[1] معارفي فريدة مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3 مارس 2014، ص 153.

المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي.[1]

1-3-دوافع اقتصادية:

تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق الأرباح الإضافية، وخاصة أن العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدر المضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية .
- ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير. [2]

2- متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية تحقيق المتطلبات التالية : [3]

2-1-متطلبات قانونية :

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في :

1. صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري ويتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثمة مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع للنشر والتوزيع دون طبعة ، سوريا،2010 ص166.

[2] معارفي فريدة مفتاح صالح، **مرجع سابق**، ص270 .

[3] معارفي فريدة مفتاح صالح، **مرجع سابق**، ص153-154.

- أن ينص العقد صراحة عدم التعامل بالربا وعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.
- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف والمنتجات.

2. الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري الالتزام بها نذكر منها :

- قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية .
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراء إقامة عمل بنكي مزدوج .
- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.
- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التجاري .
- تعديل عقد التأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتشكيل هيئة رقابية شرعية.

3. تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي والآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

2-2-متطلبات شرعية :

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدة متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية مع ضرورة الالتزام بها تنحصر هده المتطلبات في:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية مختصة لها تشرف على تنفيذ وفتح النافذة الإسلامية.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.

- الفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة.

2-3-متطلبات إدارية :

بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

1. تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج بنكي مزدوج).
2. تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك.
3. التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة البنك الإسلامي، وهو ما يتطلب في هذا الإطار:

- التعريف برسالة النافذة الإسلامية (بنك إسلامي مصغر)، مبادئها وأهدافها.
- توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وتوضيح المهام المسندة إليهم.
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع والدولة ككل.
- العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك.
- المساعدة على تكييف العاملين مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.

4. تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني :المسائل المتعلقة بالنوافذ الإسلامية

تعتبر نوافذ التمويل الإسلامي موضوعاً هاماً ومثيراً للجدل في العالم المالي والاقتصادي، حيث يتم تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في العمليات المصرفية والاستثمارية. ويتناول الحديث عن نوافذ التمويل الإسلامي العديد من المسائل المتعلقة بها، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب كالتالي :

المطلب الأول :عوامل نجاح النوافذ الإسلامية .

المطلب الثاني: مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي .

المطلب الثالث :المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية .

المطلب الأول :عوامل نجاح النوافذ الإسلامية

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي ورئيسي وهو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المبادئ التي سنتطرق إليها في هذا المطلب :

1. التخطيط العلمي :

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح بتجارية. فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية .

فمعظم البنوك التجارية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه البنوك كانت من بين أكبر البنوك التجارية على المستويين المحلي والعالمي.[1]

2. الالتزام الشرعي :

لعل الإلتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لإستمراريته. وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح فروع إسلامية بالإلتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الإسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها. ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها

[1] سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية المصاريف التقليدية**، طبعة تمهيدية، المقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى2005م، ص 17.

في التطبيق.[1]

3. الإعداد المناسب للكوادر البشرية:

لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب، جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك، فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال، تقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى.

وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث ثم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة؛ أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

ومن أجل زيادة فعالية التدريب في ظل المتاح من الوقت والموارد فلقد خضعت العملية التدريبية لسلم محدد من الأولويات جاء على الشكل التالي :

أولا: القيادات الإدارية ؛

ثانيا : مدراء الفروع؛

ثالثا: موظفي خدمات العملاء والصرافين.

وبطبيعة الحال فإن التدريب عملية مستمرة ومتواصلة ولا يمكن لها أن تتوقف عند حد. ومن الإنصاف أن نقول بأن العمل الإسلامي لا زال يعانى من عدم كفاية الكوادر البشرية المناسبة خاصة

[1] لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس2010 ص 24.

على المستوى الإداري وفى المجال التطويري، الأمر الذي يشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتغطية هذا العجز.[1]

4. تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظرا للإختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته. وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواءً كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الآداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي.[2]

5. المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والاختيار المناسب للفروع ومواقعها:

على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقر بنفس الشيء في حالة تقدم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضا ضمن مصرف نشأ في الأساس تقليديا.

فلقد أظهرت التجربة أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل نذكرهما فيما يلي:

- مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقية الإسلامي والتقليدي، نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلي بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع المصرف التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالارتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية، الأمر الذي كان يؤدي أحيانا إلى الشعور بعدم وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع في بوتقة واحدة، وعلى الجانب الآخر لم يكن العاملون في قطاع الصيرفة الإسلامية متحررون تماما من القلق الذي كان يساورهم بحكم كونهم الأقل عددا من حيث الأفراد والأقل حجما من حيث نسبة مساهمتهم في مجمل أعمال البنك.
- أما المشكلة الأخرى فكانت تسويقية، أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسئولي التسويق في النوافذ

[1] سعيد بن سعد المرطان، **مرجع سابق**، ص19-20.

[2] لطف محمد السرحي، **مرجع سابق** ص 24.

الإسلامية والتقليدية الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء مع اختلاف الرسالة التسويقية من ناحية، ومع ربط تقييم أداء النوافذ بمدى النجاح في استقطاب العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة.

ومما لا شك فيه أن هذه الصعوبات كانت من بين الأمور الشائكة في بداية الأمر، غير أنه من أجل تقليص فرص حدوث مثل هذه المشاكل قامت الإدارة المعنية في البنك بالكثير من الخطوات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف، نذكر منها:

أ) بالنسبة للموظفين:

- بذل الكثير من الجهد للالتقاء والتحاور مع كل المسؤولين في البنك من أجل بناء جسور الثقة معهم.
- وضع الأسس والمعايير التي يتم على أساسها إعطاء الأولوية للتوظف في إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية للراغبين في ذلك من إدارات البنك الأخرى.
- وضع الخطط اللازمة لتدريب كل منسوبي البنك على أسس العمل المصرفي الإسلامي.

ب) بالنسبة للأمور التسويقية:

- تحديد المناطق الجغرافية التي يتم خدمتها بواسطة كل فرع تحديدا واضحا والالتزام به مع الجميع .
- خلق فرص للتكامل بين الفروع في خدمة العملاء بدلا من التنافس عليهم، مع وضع ميكانيكية محددة للتعامل مع هذا الاحتمال في حالة وقوعه، وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية لمعالجة كل موقف على حده.
- الاختيار المناسب للفروع التي يتم تحويلها أو لمواقع الفروع التي يتم إنشائها بحيث تحقق التوازن بين التغطية السوقية المناسبة مع تقليص احتمالات نشوء المشاكل التسويقية والإدارية

مع فروع أخرى للبنك[1].

المطلب الثاني: مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي

من أهم مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي ما يلي:

- تجنب الوقوع في حرج التعامل بالربا، واختيار المشروعات التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية والتي تركز على الضروريات والحاجيات.
- تنشيط نظام المشاركات الإسلامية.
- تقليل المخاطر الناجمة عن حدوث فشل في بعض المشروعات بسبب عدم المتابعة المستمرة للمستثمر، بينما في حالة المشاركة بأي صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تكون هناك متابعة من الجهة الممولة بصفة مستمرة.
- عدم التعامل بالفائدة على القروض التي تكون أحيانا أكثر من الأرباح المتوقعة على المشروع.
- التبيان لعامة الناس أن الإسلام نظام شامل ومنهج حياة، وأن تطبيق منهجه في مجال الاستثمار والتمويل سيعود بالفائدة على كافة الأطراف المشاركة.
- النظرة التفاؤلية للاقتصاد الإسلامي تسمح للإنسان من خلال نشاطه الاقتصادي من استغلال الموارد الطبيعية دون الخشية من زوالها. [2]
- المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم محاولة استرجاع من فقدتهم.
- اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية.

---

[1] سعيد بن سعد المرطان، **مرجع سابق**، ص 21-22.

[2] علي صاري، **قراءة في الفروق الأساسية بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي وفعالية كل منهما في تحقيق عمليات التنمية**، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 04-05 فيفري 2019 ،ص 09 .

- الرغبة في تحول بعض البنوك التجارية بإتباع أسلوب التدرج. [1]
- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً للأحكام الشريعة الإسلامية.
- مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية.
- الاستفادة من عاطفة المسلمين تجاه حب التعامل في مجال الحلال الطيب وتجنب الحرام الخبيث ولا سيما في ظل الصحوة الإسلامية .
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك إسلامية. [2]

المطلب الثالث :المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية

تتفاوت هذه المعوقات بحسب الحالة من مصرف إلى آخر كما أنها تتفاوت أيضا في درجة أهميتها فيما بين المصارف التي تختار مجرد افتتاح نوافذ إسلامية وتلك التي تختار تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية خاصة إذا ما كان الهدف هو خدمة قطاع الأفراد الذي يتطلب التوسع في شبكة هذه الفروع المحوّلة وربما افتتاح فروع إسلامية جديدة. لذلك لعله يكون مفيدا أن نستعرضها جميعا في هذا المقام تسجيلا للتجربة ، وتعميما للمعرفة ، خاصة فيما يتعلق بتحويل الفروع للإستفادة منها في المصارف الراغبة في إتباع نفس النهج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مستقبلا. وتتمثل هذه المعوقات في التالي: [3]

1. معوقات إدارية :

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية ، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذي قد

---

[1] لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية، الواقع وآفاق المستقبل، 20-21-مارس ،2010ص 03 .

[2] حسين حسين شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة ،2006ص-149 148.

[3] سعيد بن سعد المرطان، **مرجع سابق**، ص25-27.

يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه. والذي بدوره يؤدى بدوره إلى بروز السلبيات التالية :

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.
- ظهور احتكاكات علمية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.
- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

2. معوقات ذات صلة بالموارد البشرية :

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك. فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل ، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وشيوع "الإشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم. كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي ، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

3. معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات :

تشير التجربة إلى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين :

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية ، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

4. معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات :

لما كانت المرحلة الماضية بمثابة مرحلة "الولادة" الجديدة للعمل المصرفي الإسلامي، فانه كغيره من كل جديد، عانى من نقص هنا أو هناك. ولقد كانت محدودية المنتجات الإسلامية من الأمور التي كثر الحديث عنها خلال هذه المرحلة الأوّلية، تجلى هذا النقص أكثر ما يكون في مجال أعمال الخزينة وأدواتها.

5. معوقات ذات صلة بتطوير الأسواق :

تجلت هذه المعوقات في الأمور التالية:

- محاولة خدمة جميع القطاعات والشرائح السوقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها، خاصة في تلك المصارف التي استهدفت خدمة قطاع الأفراد في أسواقها.
- تحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.
- التزايد المستمر لحدة المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة.
- صعوبة الإعلان والدعاية المباشرة عن المنتجات الإسلامية أحيانا.

المبحث الثالث : صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية

تختلف صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية، حيث تعتمد البنوك الإسلامية على مبادئ التمويل الإسلامي التي تحظر الربا والمخاطر المحرمة، وتشجع على تحقيق العدالة والتعاون بين الأطراف المتعاملة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على أبرز صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : صيغ التمويل القائمة على الملكية .

المطلب الثاني : صيغ التمويل القائمة على المديونية .

المطلب الأول :صيغ التمويل القائمة على الملكية

تعددت صيغ التمويل القائمة على الملكية في البنوك الإسلامية وهي كالتالي :

1- صيغة المشاركة

1-1-تعريف المشاركة :

هي اتفاق بين البنك والعميل على توفير رأس المال للدخول في مشروع معين بهدف الحصول على الربح على أن تكون إدارة المشروع بينهما ويختص أحدهما بالإدارة نظير نسبة من الربح وليس أجر وتأخذ المشاركة في البنوك أشكال متعددة ونماذج مختلفة باختلاف أغراض التمويل ومن أمثلته :

- المشاركة وفقا لطبيعة الأصول الممولة (المشاركة الجارية_المشاركة الاستثمارية).
- المشاركة وفقا لاسترداد التمويل مثل المشاركة المنتهية بالتمليك.
- المشاركة وفقا للغرض ومجال التمويل مثل المشاركة في الاستيراد والتصدير. [1]

1-2-شروط عقد المشاركة:

- يجب أن يتم تحديد حصة كل مشارك في رأس مال المشاركة.
- يجب أن يكون رأس المال متوفرا في مكان أو حساب محدد عند توقيع عقد المشاركة.
- بمجرد انعقاد الشركة تنشأ عليها ذمة مستقلة للمشاركة.
- يمكن أن يتم توزيع الأرباح حسب اتفاق المشاركين بينما يجب أن يتم توزيع الخسارة بين المشاركين في التساوي بناء على نسبة مشاركتهم برأس المال.
- يمكن أن يدخل الشركاء بديون لهم في ذمة شركاء آخرين شريطة أن يتم دفع كامل الدين لحظة توقيع عقد المشاركة.

---

[1] أ .د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، القاهرة، مصر، دار النشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي2020، ص74.

- لا يجوز تحديد ربح معين من دخل المشاركة عن فترة محددة أو كمبلغ محدد.
- يمكن أن ينص عقد المشاركة على تحديد حصة أحد الشركاء بحد معين ليتم السحب منها عند الحاجة. [1]

1-3-أنواع المشاركة :

توجد للمشاركة عدة أنواع نذكر منها ما يلي :

1-3-1- المشاركة في تمويل صفقة معينة:

تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة، بحيث يشترك البنك في تمويل هذه الصفقة بنسب معينة، ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب، و تتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير و تمويل رأس المال العامل. [2]

1-3-2-المشاركة في رأس مال المشروع (الدائمة) :

تسمى أيضا المشاركة الدائمة، وهي أن يشارك المصرف شريكا واحدا أو أكثر في مؤسسة تجارية أو مصنع أو بناية أو زراعة أو غير ذلك عن طريق التمويل في المشروع المشترك وقد يلجأ البنك إلى شراء أسهم شركات أخرى أو المساهمة في رأس مال مشروعات معينة مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفق إدارته وتسييره والإشراف عليه وشريكا أيضا في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتفق عليها بين الشركاء. [3]

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، القاهرة، مصر، دار النشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي2018، ص230-231.

[2] عبد الله إبراهيم السعيد، **آليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية**، ملتقى الدول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014 ص 14.

[3] أحمد محمد لطفي أحمد، **الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع 2013، ص 124.

1-3-3-المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك :

وهي نوع من العقود الجديدة أجازها مجمع الفقه الإسلامي بحيث تنشأ هذه التمويلية عندما لا يكون للمصرف الممول رغبة في الاستمرار في المشاركة أو في الاحتفاظ بمشاركته لمدة غير محددة ولذلك يدخل البنك في تعاقد يسمح للشريك شراء حصة البنك تدريجيا إلى أن ينتهي الأمر بتملك الشريك كامل المشروع الممول. [1]

2- صيغة المضاربة

2-1-تعريف المضاربة :

هو عقد اتفاق لاستثمار المال يقدم أحدهما بموجبه هذا المال ويقوم الآخر بالعمل به مستغلا خبرته ومهارته في تنمية وتحقيق الربح الذي يشتركان فيه حسبما يتفقان عليه.

فالمضاربة تعتبر أحد الأساليب الشرعية لاستثمار المال يقوم في جوهره على التأليف بين عنصري المال والعمل في تكامل اقتصادي عادل يحقق مصلحة أصحاب الأموال والعمال في آن واحد . [2]

2-2-شروط عقد المضاربة :

فيما يلي استعراض لأهم الشروط الخاصة بصحة المضاربة كما رآها الفقهاء :

2-2-1-الصيغة:

ويشترط فيها:

- الاتصال بين الإيجاب والقبول أي لا يفصل بين الإيجاب والقبول ما يعتبر إعراضا عن العقد.
- اتحاد الموضوع للإيجاب والقبول أي أن يكون هناك توافق على معنى واحد فلا يجوز أن يصدر الإيجاب بثلث الربح مثلا ويصدر القبول بنصفه.

---

[1] حسني عبد العزيز يحي، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل**، أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009 ،ص89.

[2] محمد عبد المنعم أبو زيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الزمالك القاهرة،2000، ص 10.

2-2-2-العاقدان: وهما رب المال ورب العمل، وصحة شرط هذا الركن أنه لابد من أن تتوفر عندهما الأهلية الكاملة أي صلاحيتها للإلزام والالتزام.[1]

2-2-3-المال:

حيث يقدم صاحب المال أمواله إلى المضارب لاستثمارها ويشترط فيه: [2]

- أن يكون رأس المال نقدا، أي الدنانير والدراهم والفلوس الرائجة.
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار والصفة عند العقد.
- أن يكون رأس المال عينا، أي حاضرا لا دينا في ذمة المضارب.
- تسليم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانة فلا يصح إلا بالتسليم كوديعة.

2-2-4-الربح :

وقد اشترط الفقهاء بعض الشروط في الربح حتى يكون عقد المضاربة صحيحًا، ومن هذه الشروط: [3]

- معلومية نصيب كل من رب المال والعامل عند التعاقد.
- أن يكون نصيب كل من رب المال والعامل حصة شائعة من الربح.
- أن يكون الربح مختصا بهما دون غيرهما.
- أن يكون الربح مشتركا بينهما.

2-2-5-العمل :

يرى الفقهاء أن العمل كركن من أركان المضاربة يجب أن تتوفر فيه عدد من الشروط وهي كالتالي : [4]

---

[1] حمود حمودة، مصطفى حسنين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن ،1999 ،ص 148.

[2] حسن الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3 ،2000 ،ص27-28 .

[3] محمد عبد المنعم أبو زيد،**مرجع سابق** ص 27-26.

[4] عمروش بهية ،**آثار تطبيق صيغة المضاربة المصرفية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ،الجزائر ،سبتمبر،2022 ، ص 612.

- العمل من اختصاص المضارب.
- عدم تضييق رب المال على العامل.
- أن يكون العمل في التجارة.

2-3-المزارعة

2-3-1-تعريف المزارعة :

تعرف بأنها عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وأجل معلوم، وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج المشترك حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذار من المالك والعمل من العامل أي المزارع. [1]

2-3-2-أحكام المزارعة:

- أن تكون المدة محددة ومعينة كسنة مثلا.
- أن يكون الجزء المتفق عليه معلوم القدر كالنصف أو الثلث أو الربع.
- أن يكون البذر من صاحب الأرض.
- كراء الأرض بثمن نقدا أولا من المزارعة [2].

2-3-3-طبيعة المزارعة :

- المزارعة عقد لازم إلا بالنسبة لمن شرط عليه البذر قبل إلقائه في الأرض فله حينئذ أن يستقل بفسخها حتى لا يجبر على إتلاف ماله وهو البذر ببذره في الأرض.

---

[1] أحمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010 ، ص 56.

[2] أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المدينة المنورة، ص303.

- وهي إجارة في الابتداء وشركة في الانتهاء ولذا كان المعقود عليه فيها أما منفعة الأرض إن كان البذر على المزارع وأما عمل المزارع إن كان البذر على صاحب الأرض.
- وإذا صحت المزارعة كان الخارج من الأرض بين صاحبها والمزارع على ما شرطا فان لم تخرج الأرض شيئا فلا شيء للمزارع إذا لا استحقاق له إلا في الخارج.
- إذا كانت المزارعة فاسدة فمضى فيها العاقدان كان على صاحب البذر أجر مثل الأرض إذا كان المزارع وأجر مثل المزارع إن كان مالك الأرض سواء أخرجت الأرض شيئا أم لا ولا يزاد على ما شرط لهما في العقد للرضا به.[1]

2-4-المساقاة

2-4-1-تعريف المساقاة :

هي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار أو مزروعات مقابل حصة من الثمار أو الزرع حسبما يتفقان وتعتبر المساقاة صيغة تمويلية قصيرة الأجل تنتهي بجني المحصول وتقسيمه إلا إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين على إعادتها لدورات زراعية متعددة. [2]

2-4-2-شروط المساقاة :

تتطلب المساقاة توافر مجموعة من الشروط نذكر منها : [3]

- أهلية العاقدين، بأن يكونا عاقلين.
- محل العقد أن يكون من الشجر الذي يكون فيه ثمرة.
- التسليم إلى العامل، وهو التخلية بين العامل وبين الشجر المعقود عليه.
- أن يكون الناتج شركة بين الاثنين، وأن تكون حصة كل واحد منهما جزءًا مشاعًا معلوم القدر.

---

[1] أحمد محمد محمود نصار، **مرجع سابق**، ص57.

[2] د محمد صلاح الكردي، **صيغ التمويل المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 77.

[3] أحمد محمد محمود نصار،**المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية - دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين**، دار الكتب العلمية ،2022 ص132.

المطلب الثاني : صيغ التمويل القائمة على المديونية

تعددت صيغ التمويل القائمة على المديونية في البنوك الإسلامية وهي كالتالي :

1- صيغة المرابحة

1-1-تعريف المرابحة :

عرفها الفقهاء بأنها بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم. [1]

1-2-شروط المرابحة :

تتمثل هذه الشروط في:[2]

- تحديد مواصفات السلعة تحديدا كاملا.
- أن يكون الثمن الأول للسلعة معلوما للمشتري الثاني ، لأن المرابحة من بيوع الأمانة التي يشترط فيها معرفة الثمن.
- أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من الأموال الربوية.
- أن يضاف إلى الثمن كل ما يعتبر نفقة في عرف التجارة ليكون هو الثمن الأصلي.
- أن يمتلك البائع (المشتري الأول) السلعة بعقد صحيح قبل أن يبيعها إلى المشتري الثاني.
- تحمل الخسائر من البنك قبل التسليم في حالة هلاك السلعة.
- يجوز للمشتري الثاني دفع الثمن كاملا أو بتقسيط أو كاملا بعد أجل.

---

[1] محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، رقم 01،2018 ،ص284.

[2] د.محمد شهين، **سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات**، دار حميثرا للنشر ،2017 ص 145-146.

1-3-أنواع المرابحة :

تنقسم المرابحة إلى قسمين :

1-3-1-المرابحة البسيطة :

عرّف الفقهاء المرابحة البسيطة تعريفات عديدة يجمع بينها: "هي بيع ما ملكه بالثمن الذي قامت به السلعة، وزيادة ربح معلوم عليه". "أوهي شراء أو بيع سلعة بسعر التكلفة يضاف إليه نسبة أو مقدار محدد من الربح باتفاق الطرفين كأن يقول شخص لآخر أشتري منك هذه السيارة بسعر التكلفة وأربحك ألف دينار أو10% من سعر التكلفة، فإذا قبل البائع بذلك وجب عليه شرعاً أن يُبين سعر التكلفة، ولا يجوز له أن يكتم ذلك.[1]

1-3-2- المرابحة للأمر بالشراء (المركبة) :

هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من البنك الإسلامي بأن يشتري سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين ويسمى من يريد السلعة بالآمر بالشراء أما البنك الإسلامي فيسمى المأمور بالشراء أو البائع هذا ويقوم الآمر بالشراء بدفع الثمن للبنك حالا أو مقسطا أو مؤجلا وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد. [2]

2- السلم

2-1-تعريف السلم :

هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل .

كما يعرف على أنه "عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال، مع تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو آجل لاحق، وبيع السلم هو عكس البيع بثمن مؤجل، وقد عرفه الفقهاء بأنه بيع آجل بعاجل،

---

[1] نجاح ميدني، الطاهر قانة، **توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للآمر بالشراء نموذجا)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 11، ديسمبر 2016 ص 532-533.

[2] أ.د صادق الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات**، ص152.

حيث يتم توفير السيولة النقدية للعملاء، مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالا، ويكون الاستلام مؤجلا لأجل معلوم، وتلائم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين، حيث يقوم البنك بشراء المحصول مقدما. [1]

2-2-شروط السلم :

2-2-1-شروط متعلقة ببيع المسلم:

نذكر فيه: [2]

- تأجيل التسليم بالنسبة للمسلم فيه، لأن في هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون التسليم حالا .
- أن يكون الأجل معلوما باتفاق المذاهب، وأجاز الإمام مالك أن يكون بتوقيت معلوم ولو كان غير محدد كالحصاد .
- أن يكون المسلم فيه دينا في الذمة، ولا يكون معينا حق رب السلم بذاته بل هو دين في ذمة المسلم إليه بذلك لا يجوز السلم في العقار.
- أن يكون المسلم فيه معلوما علما برفع الجهالة من حيث المقدار عددا أوكيلا أو وزنا.
- أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند حلول الأجل.
- ألا يعمل البدلين إحدى عمل الربا بأن كان البيع والثمن من دائرة الأموال .
- تحديد مكان التسليم والأصل أن يكون مكان العقد وإن كان البعض لا يعتبره شرطا.

---

[1] محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، **المصارف الإسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007 ص261.

[2] احمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية** -البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن،2014 ،ص42.

2-2-2- شروط رأس المال السلم: [1]

- تعجيل رأس المال وتسليمه للبائع فعلا في مجلس العقد، ويجاز لمالكيه تأخيره لمدة لا تزيد عن ثلاث أيام ولا يجوز تأخيره عند جمهور الفقهاء حتى لا يتحول إلى بيع الدين بالدين .
- بيان جنس رأس المال (دينار، درهم، جنيه...).
- بيان قدر رأس المال (المليون، نصف مليون...).

3- الاستصناع

3-1-تعريف الاستصناع :

الاستصناع عقد بين طرفين، يسمى الأول صانعا (البائع) والذي يقوم بصناعة شيء معين وبمواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعا (المشتري)، بناء على طلب منه، مقابل ثمن معلوم، وتجدر الإشارة إلى أن الثمن يمكن أن يكون حالا أو مؤجلا، وقد يسدد على أقساط .[2]

3-2-شروط الاستصناع:

للاستصناع عدة شروط نذكر منها ما يلي :

- بيان جنس الشيء المراد تصنيعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجال للاختلاف أو النزاع.
- أن يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس .
- أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع.

---

[1] محمد حربي العريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل، الأردن، 2010 ص208.

[2] أمين قسول، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية- تحليل نظري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 19 جانفي 2018 ص 49.

- أن يكون فيه أجل. [1]

3-3-أركان الاستصناع :

- العاقدان: الصانع وهو صاحب السلعة، والمستصنع هو طالب الشيء المصنوع.
- صيغة العقد: الصيغة التي تتم بين العاقدين (الإيجاب والقبول).
- محل العقد: موضوع العقد (العين المصنوعة أو العمل من الصانع، الثمن).

4- التمويل بأشكال أخرى

4-1-صيغة الإجارة

4-1-1-تعريف الإجارة:

تطبق البنوك الإسلامية صيغة الإجارة وتتم بتقديم خدمات للعملاء بطلب منهم، متمثلة في تأجير مباني وآلات ومعدات مختلفة لينتفعوا من خدماتها، وهذا في حالة عدم إمكانية العميل تسديد قيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجا دائما وإنما لفترة محدودة، فإنه يطلب الحصول على حقا لانتفاع بالمنقولات والعقارات خلال مدة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دوريا.[2]

4-1-2-شروط الإجارة :

- توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام .
- أن يكون المؤجر مالكا للعين المؤجرة.
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة .
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.
- ألا يتعلق بالعين المؤجرة حق للغير.

---

[1] محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص191.

[2] نقادي حفيظ، **مرجع سابق**، ص247.

- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة المؤدية للنزاع.
- أن تكون المنفعة مقدورة التسليم.

4-1-3-أنواع الإجارة :

- **التأجير التشغيلي:** تتميز هذه الإجارة بأنها محددة بأجل يرد المأجور بعدها إلى المالك أو يجدد العقد لمدة أخرى، ولا يتطلب هذا النوع إطفاء كامل القيمة الأصل.[1]
- **التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك):** في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر، مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد، أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بدون مقابل هو المقصود بالتأجير التمويلي. [2]

4-2-صيغة القرض الحسن

4-2-1-تعريف القرض الحسن :

وهو عقد بين طرفين لأحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه، وبالتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الاقتصاد الوضعي، وتضاف عادة كلمة "حسن" على المقرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام، أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء. [3]

---

[1] حسني عبد العزيز يحي، **مرجع سابق**، ص97.

[2] محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، مرجع سابق، ص260.

[3] إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 09 ،العدد 16 ،جانفي 2019 ص ص34 -35.

4-2-2-شروط القرض الحسن :

للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجزها في الآتي:

- التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض .
- التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة إجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.
- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط .
- على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا وبالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها .
- يجب أن يكون القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل .
- أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.
- أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا. [1]

4-3-صيغة التمويل عن الطريق البيع الآجل

4-3-1-تعريف البيع الآجل:

وهو اتفاقية بين طرفين أحدهما مشتري والآخر بائع بغرض شراء أو بيع سلعة أو عملة معينة أو ورقة مالية معينة في تاريخ مستقبلي لاحق يعرف بتاريخ التصفية أو تاريخ التسوية وبسعر متفق عليه

[1] سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05 ،جانفي 2018 ،ص ص102 -103.

عند إنشاء العقد. [1]

4-3-2-شروط البيع الآجل:

للبيع الآجل شروط لا يصلح العقد إلا بها وهي كما يلي :

- التوافق على المبيع: يجب أن يكون المبيع موجودا ومعلوما ومحددا في العقد.
- التوافق على الكمية والسعر: يجب تحديد الكمية والسعر بصورة واضحة ومحددة في العقد.
- الحرية في العقد: يجب أن يتم الاتفاق على العقد بحرية تامة من الطرفين دون وجود أي ضغوط أو تهديدات.
- العدول: يجب أن يكون هناك تفاهم بين الطرفين بشأن حالة العدول، وإمكانية الطرف الآخر إلغاء العقد بحسب شروط محددة.
- الجدية: يجب أن يكون العقد بطابع جاد ومعروف في حين إبرامه، وأن يتم تنفيذه بكل ما توفره الإمكانيات والظروف.
- الثبات: يجب أن يثبت العقد في موضوع وشروطه، ولا يمكن تغييره إلا بموافقة الطرفين.
- الدفع: يجب أن يتفق الطرفان على موعد الدفع، والطريقة المتبعة في الدفع.
- الإنذار: يجب توضيح الأجل المتفق عليه في العقد، وتحديد مدة الإنذار في حالة عدم الدفع في الوقت المحدد.
- عدم التعارض: يجب أن يكون العقد متوافقا مع الشريعة الإسلامية والقوانين السارية في الدولة، ولا يتعارض مع أحكام العقود الأخرى.

[1] دكتور سمير عبد الحميد رضوان حسن، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، 2005، ص488.

خلاصة الفصل الثاني :

تعود فكرة اعتماد فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، ولكن لم تر النور إلا بعد النجاح الكبير الذي حققته هذه البنوك وتنامي حصتها في السوق المصرفية نتيجة الإقبال الكبير على منتجاتها المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا النجاح مدعوم بالوازع الديني الذي دفع جزءا كبيرا من العملاء للتعامل مع هذه المصارف. لذلك، كان من الطبيعي أن تلاحظ البنوك التجارية هذا النجاح الذي ينمو على حساب حصتها في السوق المصرفية، وكانت مضطرة لخوض هذه التجربة للحفاظ على عملائها والحصول على أرباح إضافية من خلال اكتساب حصة جديدة من هذا السوق، بجانب الحفاظ على عملها التقليدي في السوق المصرفية.

حيث تعد النوافذ الإسلامية خيارًا مثاليًا للأفراد والشركات الذين يرغبون في العمل مع البنوك التجارية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يساعد على تلبية احتياجاتهم المالية وتحقيق أهدافهم بطريقة متوافقة مع قيمهم الدينية. كما أن هذه النوافذ تساعد في تعزيز الشمول المالي في المجتمعات الإسلامية وزيادة الوعي بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمصارف والتمويل.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لنوافذ التمويل الإسلامي

في البنك الوطني الجزائري

تمهيد :

يعتبر البنك الوطني الجزائري أحد أبرز البنوك التجارية في الجزائر، فهو يتميز بتاريخه العريق وخبرته الواسعة في القطاع المصرفي. ويتمتع بقاعدة عملاء واسعة تشمل الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية، بحيث يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة. وقد حقق نجاحًا كبيرًا على مر السنوات.

ويقدم البنك الوطني الجزائري نوافذ التمويل الإسلامي كجزء من خدماته، وذلك لتلبية احتياجات العملاء الراغبين في الحصول على تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية. وتعتبر هذه الخدمة بديلاً ماليًا شرعيًا للعملاء الذين يرغبون تجنب الفوائد الربوية والمعاملات المالية الغير الحلال.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم تقسيم الفصل إلى 03 مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني : عرض خدمات نافذة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابة.

المبحث الثالث: تقييم تجربة خدمات نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول : نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري المؤسسة المالية الرئيسية في الجزائر ويعمل كبنك مركزي للبلاد. تأسس في عام 1962 بعد استقلال الجزائر عن فرنسا. يتمتع البنك بالاستقلالية في أداء وظائفه، ويعمل وفقًا للقوانين والتشريعات المعتمدة في البلاد.

وفي هذا المبحث سنستعرض التعريف بالبنك الوطني الجزائري ونلقي الضوء على وظائفه وأهدافه، بالإضافة إلى استعراض الهيكل التنظيمي الذي يتبعه. وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول :التعريف بالبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثاني :وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين أهم مصارف القطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي ولقد مر تأسيسه بعدة سنوات نذكر منها : [1]

-1966: أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13جوان 1966 حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة من بينها تمويل القطاع الزراعي.

-1982: إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

-1988: القانون رقم88-01، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988،المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها :

1) خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
2) حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
3) حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

-1990: القانون رقم90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

---

[1] البنك الوطني الجزائري، **التعريف بالبنك**،(03\04\2023à 11 :00) https://www.bna.dz/ar/

-1995: البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05سبتمبر1995.

-2009: في شهر جوان2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

-2018: في شهر جوان2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

-2020 : إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية.

ومنذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنيين ومؤسسات، وهذه مهمته الأساسية. ما يجعله اليوم، أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون. بحيث يوزع موارده البشرية على المستوى الوطني ليكون أقرب من زبائنه مع أكثر من 5000 موظف.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

يتمتع البنك الوطني الجزائري بالعديد من الوظائف والأهداف التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي في البلاد. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

1. وظائف البنك الوطني الجزائري [12]

يؤدي البنك الوطني الجزائري عدة وظائف مهمة في النظام المالي والاقتصادي للجزائر. ومن بين الوظائف الرئيسية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ماعدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري .
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل)، اكتتاب، خصم، أو شراء كل الأوراق التجارية والمالية.
- تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة.
- إيجار الخزائن.
- قبول ودائع من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أذونات وسندات الخزانة.
- قبول وفي شكل من أشكال الاعتمادات قروض، تسبيقات بضمان أو بدونها.
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة.

---

[1] مسيلي الحسين، راجعي حمزة، **أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 31.

[2] إبتسام مباركي، أسماء بتيش، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام النسب المالية المختارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ص33.

- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- القيام بعمليات الصرف.
- يلعب دور الوسيط في العمليات المالية بالبورصة.
- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية.

2. أهداف البنك الوطني الجزائري [1]

تتمثل أهداف البنك الوطني الجزائري فيما يلي :

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل من المناطق الجمهورية للاقتراب من الزبائن.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي على غرار بطاقات السحب الإلكتروني ما بين البنوك(CIB) .
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية.
- تطبيق مخطط في منح القروض طبقا للمبادئ العامة.
- تحسين التسيير وجعله أكثر فعالية.
- ضمان التمويل للمشاريع الاستثمارية.
- محاولة الابتكار في الخدمات في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك وكذا المؤسسات المالية.

---

[1] مسيلي الحسين، راجعي حمزة،**مرجع سابق** ص30.

- احترام قواعد الحذر المنصوص عليها في قانون النقد والقرض.
- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال كشبكة (Swift).
- مضاعفة الرقابة على كل عمليات البنوك.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

حتى يقدم البنك الوطني الجزائري خدماته المصرفية المختلفة، وينظم إجراء العمليات داخل وكالاته، فإنه يعتمد على عدة مصالح وأقسام تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي :

الشكل رقم(01) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.[1]

[1] من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك الوطني الجزائري.

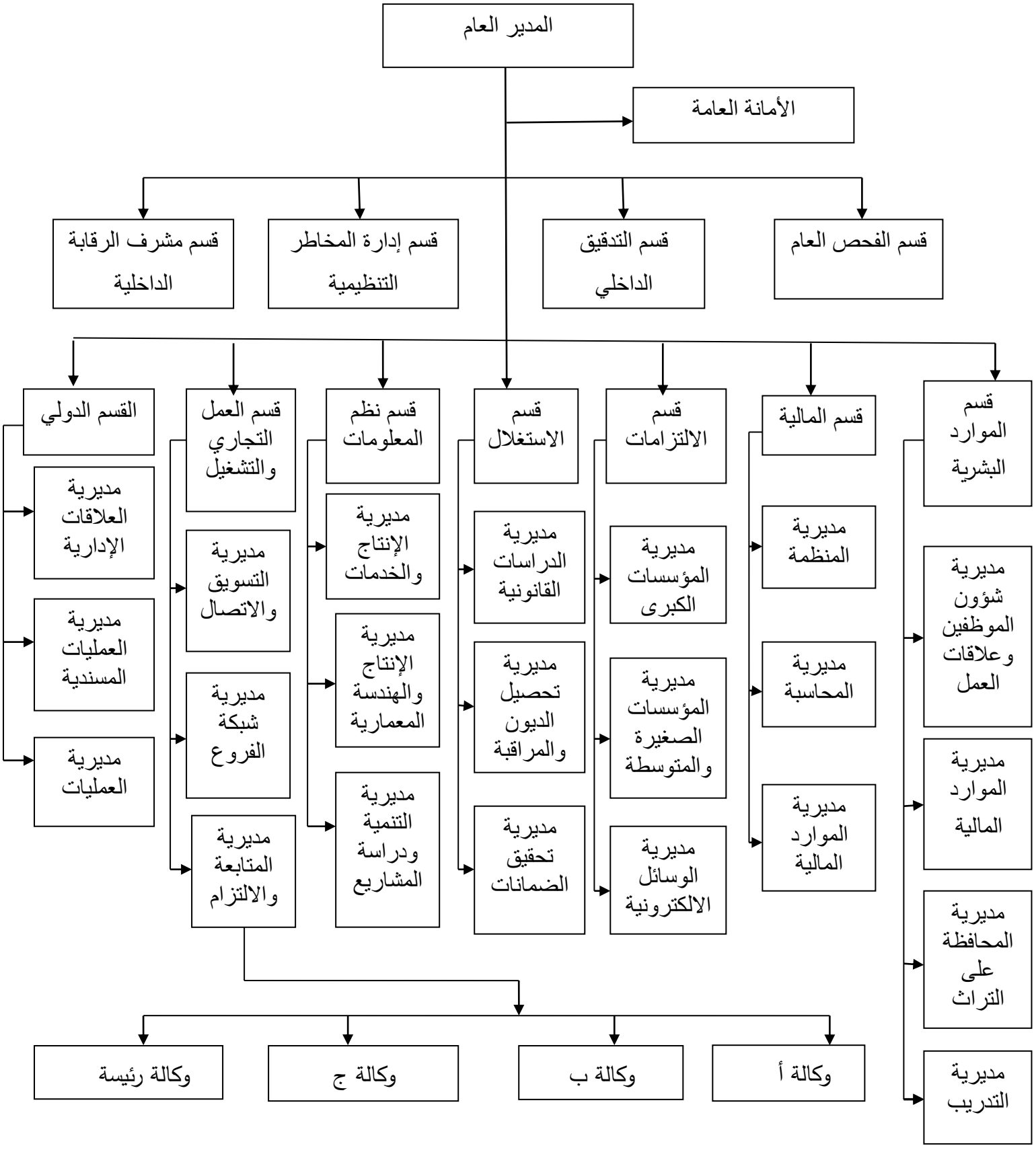
المدير العام
الأمانة العامة
قسم الفحص العام
قسم التدقيق الداخلي
قسم إدارة المخاطر التنظيمية
قسم مشرف الرقابة الداخلية
قسم الموارد البشرية
قسم المالية
قسم الالتزامات
قسم الاستغلال
قسم نظم المعلومات
قسم العمل التجاري والتشغيل
القسم الدولي
مديرية شؤون الموظفين وعلاقات العمل
مديرية المنظمة
مديرية المؤسسات الكبرى
مديرية الدراسات القانونية
مديرية الإنتاج والخدمات
مديرية التسويق والاتصال
مديرية العلاقات الإدارية
مديرية الموارد المالية
مديرية المحاسبة
مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مديرية تحصيل الديون والمراقبة
مديرية الإنتاج والهندسة المعمارية
مديرية شبكة الفروع
مديرية العمليات المسندية
مديرية المحافظة على التراث
مديرية الموارد المالية
مديرية الوسائل الالكترونية
مديرية تحقيق الضمانات
مديرية التنمية ودراسة المشاريع
مديرية المتابعة والالتزام
مديرية العمليات
مديرية التدريب
وكالة أ
وكالة ب
وكالة ج
وكالة رئيسة

المبحث الثاني :عرض خدمات نافذة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري وكالة عنابة

يطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بالإضافة إلى خدمات مصرفية أخرى. وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول :صيغ الادخار (الحسابات المصرفية الإسلامية) .

المطلب الثاني :صيغ التمويل.

المطلب الثالث :خدمات مصرفية أخرى.

المطلب الأول :صيغ الادخار (الحسابات المصرفية الإسلامية)

وتتمثل في :

1-حساب التوفير الإسلامي :

هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة، يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في مشاريع تمويلات إسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح وهو متاح للأشخاص (الأفراد) من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين. ويعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر.كما تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقًا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقا بحيث يتم استثمار الأموال في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويتيح حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح ادخار الأموال بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت . [1]

2- حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر :

وهو حساب يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره، يسمح لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث يمكنه تسيير حسابه بنفسه. وهو متاح بأرباح وبدون أرباح كما هو الشأن في حساب التوفير الإسلامي السابق ذكره، يتم بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من هذا الأخير وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية . [2]

[1] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري.
[2] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري.

3-حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد :

هو حساب يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر والأرباح. يسمح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR باستثمار الأموال المودعة للبنك في مشاريع تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقًا لمفتاح توزيع تم إبرامه والاتفاق عليه مسبقًا يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرّة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

المطلب الثاني :صيغ التمويل

وتتمثل في :

1-المرابحة للسيارات :

وهي عبارة عن عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك، حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لكل الأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر، التي تقلّ أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم

[1] البنك الوطني الجزائري، **حسابات**، (21\04\2023à14 :00)https://www.bna.dz/financeislamique

أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري مع تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 85 ٪ من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و 60 شهرًا. [1]

2-المرابحة للعقارات :

وهي صيغة تمويل تتيح لزبون البنك الوطني الجزائري اقتناء عقار سكني، والمرابحة العقارية هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري) المشتري المشترك احتمالا (الزوج الزوجة) والبنك البائع. وهذا النوع من التمويلات الإسلامية متاح لكل الأشخاص (الأفراد) من الجنسية الجزائرية، التي تقلّ أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري مع الاستفادة من تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90 ٪ من قيمة العقار لمدة تصل إلى 40 سنة.[2]

3-المرابحة للتجهيزات :

هي عقد بيع لاقتناء (تجهيزات، أجهزة كهرومنزلية، أثاث) بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون (المقتني) والبنك (البائع)، حيث يكون البنك مشتريا تجاه البائع وموردا تجاه الزبون، فيقوم البنك باقتناء تجهيزات ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الطرفين الذين يكونان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة ولهامش الربح ولطرق التسديد. وهذا النوع من التمويل متاح لكل الأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر، التي تقلّ أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري مع الاستفادة من تمويل

[1] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري.

[2] البنك الوطني الجزائري، **منتجات التمويل**، https://www.bna.dz/financeislamique (21\04\2023à 14:30),

يمكن أن يصل إلى غاية 90 ٪ من سعر التجهيزات، لمدة تتراوح بين اثني عشر (12) وستة وثلاثين (36) شهرا. [1]

4-الإجارة :

يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بتمليك) يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدّات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون. في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بتمليك) . وهذا النوع من التمويل موجه للأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتّجار، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن يصل التمويل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحدّ أقصى 25.000.000 دينار جزائري بحيث يتم دفع مبلغ الإيجارات بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين.[2]

المطلب الثالث :خدمات مصرفية أخرى

متمثلة في :

1- البطاقة الإسلامية الالكترونية

تم تطوير بطاقة إسلامية إلكترونية جديدة في البنك الوطني الجزائري، تتيح لحاملها الاطلاع على رصيده وسحب أمواله وإجراء التحويلات بين الحسابات، وشراء السلع والخدمات في أي وقت من اللحظة دون الحاجة إلى الشيكات أو النقود الورقية. وهي خدمة متاحة 24/24 سا و7/7 أيام، حيث توفر البطاقة خدمة مرنة ومتاحة للعملاء الذين يرغبون في الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملاتهم المالية.

[1] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري.
[2] وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري.

2-تطبيق WIMPAY-BNA:

هي خدمة للدفع بدون تلامس تعتمد على تصوير (مسح) رمز الاستجابة السريعة، يمكن تحميلها مجانًا من Play Store وApp Store فهي تمكن أصحاب الحسابات الإسلامية من الاستفادة من خدماتها المتنوعة المتمثلة في : [1]

- إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR-code)،
- إجراء عمليات التحويل لمستخدمي "WIMPAY-BNA"،
- طلب الأموال من مستخدم آخر لخدمة "WIMPAY-BNA"،
- مشاركة فواتير الاستهلاك (مطعم مثلا)،
- تسيير الميزانية،
- الإطلاع على الرصيد،
- الإطلاع على كشف العمليات المنجزة،
- الإطلاع على كشف طلبات تحويل الأموال (المستلمة/المرسلة).
- القيام بمعاملات دفع مشترياتكم وفواتيركم (سونلغاز، سيال، الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه عدل،...)

3-الخدمات البنكية الالكترونية E-BANKING:

تتيح منصة الخدمات البنكية الإلكترونية (البنك عن بُعد) البقاء على اتصال دائم بالحسابات المصرفية بحيث يمكن الولوج إلى هذه الخدمة 24ساعة/24 و7أيام/7 عبر منصة web أو عن طريق تطبيق

[1] البنك الوطني الجزائري، **الدفع بدون تلامس**، (25\04\2023à00 :00)https://www.bna.dz/ar/wimpay

BN@tic الذي يمكن تحميله مجانا على Play Store و App Store كما تسمح بالاستفادة من الخدمات التالية : [1]

- الاطلاع على الأرصدة وتاريخ أرصدة الحسابات لمدة 23 شهرًا،
- الاطلاع على معاملات الحساب،
- البحث عن عمليات على الحساب،
- تحميل كشوفات الحساب وتحرير كشوفات الحساب لمدة عام وبصيغ مختلفة،
- إصدار بيانات كشف التعريفة البنكية،
- الاطلاع على البطاقات وعمليات الخدمات الائتمانية (الطلب، الاعتراض على البطاقة، طلب دفتر الشيكات، إلخ)،
- خدمة الرسائل (الرسائل البنكية).

[1] BNA، **الخدمات البنكية الالكترونية**، (25\04\2023à00:15)https://www.bna.dz/ar/?s=BNAtic

المبحث الثالث :تقييم تجربة خدمات نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري

لتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية، يتعين إجراء دراسة شاملة وتحليل لمختلف المتطلبات اللازمة وتقدير النتائج المحققة. فعلى الرغم من وجود معوقات وصعوبات في تطبيق المبادئ الشرعية في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أنه يمكن القول بأن هذه التجربة تشهد نجاحات في تحقيق المساواة بين المودعين والمقترضين وتعزيز التعامل بطريقة شرعية تتوافق مع القيم الإسلامية. وفي هذا السياق، سنقوم بتقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول :تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية.

المطلب الثاني : تحليل بيانات الاستبيان .

المطلب الثالث :خلاصة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول :تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

قمنا بمعرفة نوع المعلومات التي نود الحصول عليها من خلال الإشكالية الرئيسية، حيث وجدنا أن المعلومات المطلوبة من أجل الإجابة على هذه الإشكالية هي معلومات أولية والتي يتم الحصول عليها من خلال مسح ميدان للبنك.

1. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنك الوطني الجزائري والمعنيين بتقديم خدمات بنكية إسلامية من خلال فتح نوافذ التمويل الإسلامي حسب تصريح وزير المالية، وقد تم اختيار عينة للبنك الوطني الجزائري لولاية عنابة تحت توجيهات مدير البنك بتوزيع الاستبيان على الإطارات المختصة في عمل هذه النافذة الإسلامية باعتبارهم أكثر إفادة و اطلاعا.

حيث بلغ عددهم 40 موظف من مجتمع الدراسة للإجابة على أسئلة الاستمارة بغرض التعرف على متطلبات، مزايا، ومعوقات فتح نوافذ للتمويل الإسلامي.

2. حدود الدراسة

2-1-الحدود المكانية :

أجريت هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري BNA لولاية عنابة .

2-2-الحدود الزمانية :

إن المدة الزمنية للدراسة بدأت من لحظة زيارة البنك قصد الحصول على الموافقة المبدئية بهدف جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وكان ذلك في **2023\02\19** وبعد الحصول على الموافقة ثم توزيع الاستمارات على الموظفين ثم استرجاعها على فترات مختلفة نظرا لعدم تخصيص البعض وقتا للإجابة على أسئلة الاستمارة وعليه فان المدة الزمنية للدراسة الميدانية كانت من :

2023\03\19 إلى غاية **2023\04\19 ,**

3. أدوات الدراسة

تم استخدام في هذه الدراسة أداة من أدوات المنهجية وهذا من أجل الوصول إلى أدق النتائج التي نستطيع تعميمها على المنظمة ومنها :

3-1-الاستبيان

تعتبر الاستمارة أهم أداة لجمع البيانات في الجانب التطبيقي، بحيث تعطي فرصة للإجابة على إشكالية وفرضيات الدراسة. لهذا تم الاعتماد على هذه الأداة في دراستنا، حيث تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي أي حصر إجابات أفراد عينة الدراسة في 5 اقتراحات، بحيث كل إجابة أخذت قيمة نسبية معينة وللتحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي **SPSS Statistics 26 .**

القسم الأول : خاص بالبيانات الشخصية

احتوى القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية على 6 عبارات كانت تخص الموظفين داخل البنك وهي (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، التخصص، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي).

القسم الثاني :خاص بمحاور الدراسة

والتي تمثلت في 03 محاور مقسمة كالتالي :

- المحور الأول :متطلبات فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري .

تكونت عبارات الدراسة في هذا المحور من 18 عبارة موزعة بحيث شملت المتطلبات القانونية على 07عبارات، والمتطلبات الشرعية 04عبارات، أما المتطلبات الإدارية فشملت 07عبارات .

- المحور الثاني :مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري .

تكونت عبارات الدراسة في هذا المحور من 13 عبارة.

- المحور الثالث : المعوقات التي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري .

تكونت عبارات الدراسة في هذا المحور من 13 عبارة.

وفي هذا فقد تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي وهذا بقصد معرفة درجات الإجابة حيث أن مقياس ليكارت مكون من 5 خيارات كالتالي :

الجدول رقم (09) : درجة مقياس ليكارت الخماسي.

الدرجة	غير موافق كليا	غير موافق	محايد	موافق	موافق كليا
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.8-1	2.6- 1.81	3.4-2.61	4.2-3.41	5-4.21

المصدر : أحمد ميلي سمية وآخرون، دور الاتصال الداخلي في تطوير الأداء الوظيفي في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد03، 2018، ص296.

هكذا كان شكل الاستمارة في صورتها النهائية المكونة من 44 عبارة كما هو مبين في الملحق رقم (01).

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد في الدراسة على أساليب التحليل التي تجعل النتائج واضحة ودقيقة ومن بينها :

- **التكرارات النسبية والمئوية** : وهذا لوصف عينة البحث من حيث المتغيرات الديمغرافية .

- **معامل ألفا كرونباخ** : وهذا من أجل قياس ثبات أسئلة الاستمارة .

- **الوسط الحسابي** : تم استخدامه كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبيان.

- **الانحراف المعياري**: تم استخدامه كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

– صدق وثبات أداة الاستمارة :

من أجل التأكد من صدق الاستبانة ومناسبة فقراتها قمنا بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص واللذين هم من أعضاء الهيئة التدريسية في بعض الجامعات الجزائرية بعد آخذ رأي الأستاذ المشرف، حيث قاموا بإصدار حكمهم على درجة مناسبة الأسئلة ومدى سلامة ودقة الصياغة اللفظية والعلمية لعبارات الاستبيان ومدى شمول الاستبانة لمشكل الدراسة وتحقيق أهدافها، وتم تدوين ملاحظات وعلى ضوئها قمنا بإجراء تعديلات التي أشار عليها المحكمون، حتى تم الوصول للشكل النهائي للاستبانة.

نتائج اختبار الثبات :

استخدمنا في الدراسة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس ثبات الاستبانة، بحيث تكون قيمة ألفا كرونباخ مقبولة إذا تعدت قيمتها 0,60 وأوضحت النتائج أن قيمة الثبات كانت مرتفعة وذلك حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة.

عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
44	**0,857**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

من خلال الجدول يتبين لنا أن معامل الثبات بلغت قيمته 0,857 وهي أكبر من 0.6 وهذا يشير إلى صلاحية نموذج الدراسة للتحليل.

المطلب الثاني : تحليل بيانات الاستبيان

من خلال هذا المطلب سنحاول القيام بعملية تحليل لخصائص عينة الدراسة بالإضافة إلى تحليل لكل محور من محاور الاستبيان حتى نتمكن من إعطاء قراءة أفضل للاستبيان وذلك من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة عن برنامج.spss

أولا : تحليل خصائص عينة الدراسة

1. توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (11) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	22	55%
أنثى	18	45%
المجموع	40	100%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

الشكل رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

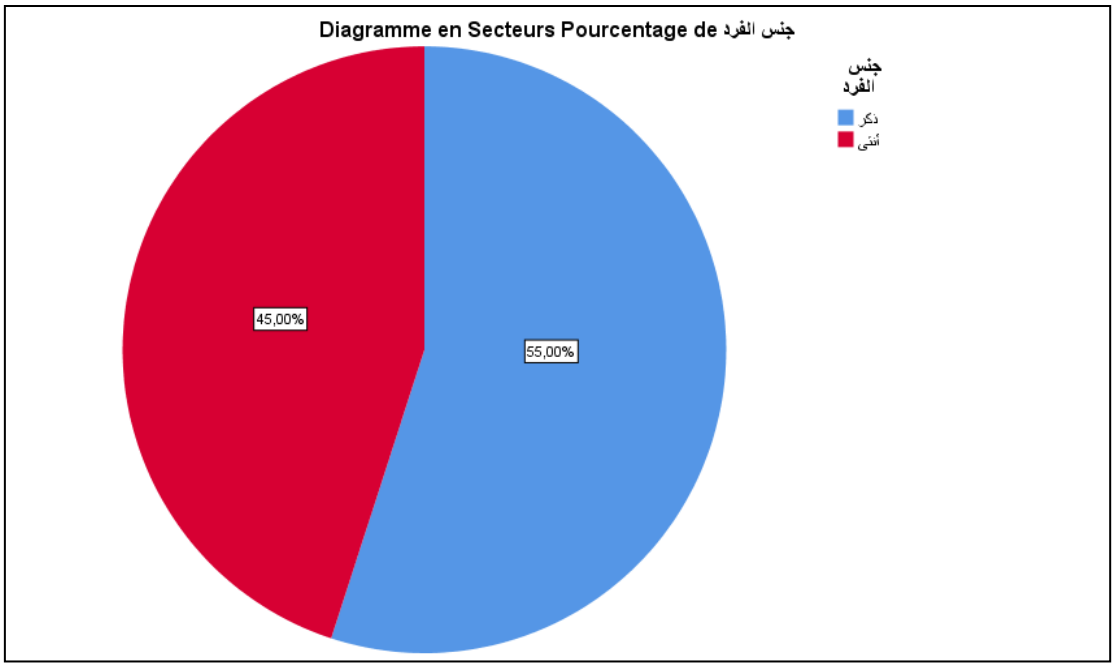

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الجنس لأفراد عينة الدراسة حيث نلاحظ أن أغلبية العينة هم من الذكور وهذا بنسبة **55%** أي 22 فرد في حين بلغ عدد الإناث

18أنثى أي بنسبة **45%** من إجمالي العينة المدروسة ومنه نستنتج أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث .

2. توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

الجدول رقم (12) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار المطلق	التكرار النسبي
اقل من 30	**10**	**25%**
من31 إلى 40	**22**	**55%**
من41 إلى 50	**6**	**15%**
من51 إلى 60	**2**	**5%**
المجموع	**40**	**100%**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

الشكل رقم (03) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

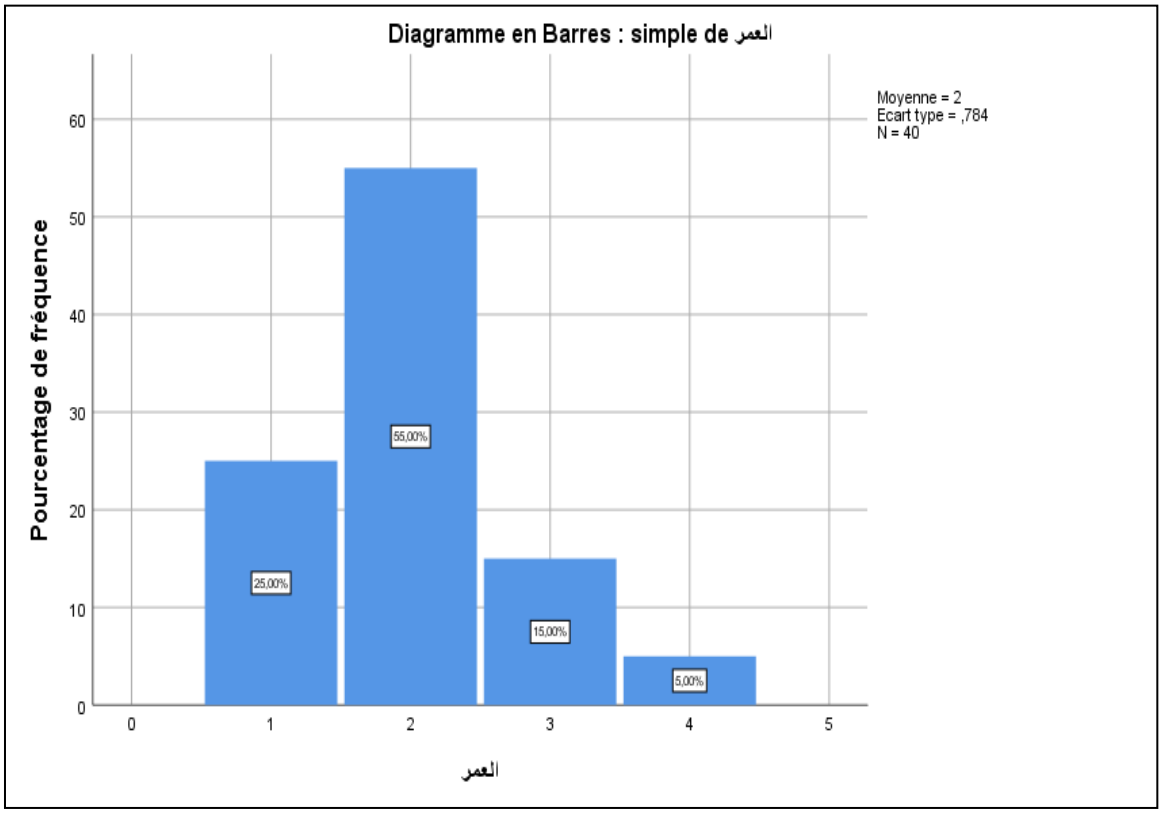

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

نلاحظ من خلال ما سبق النسب المتفاوتة للفئات العمرية الأربعة الموضحة أعلاه في الجدول حيث يمكننا القول أن الفئة الغالبة هي الفئة (من31 إلى 40) حيث شكلت نسبة **55%** من أفراد عينة الدراسة تليها فئة (اقل من 30) بنسبة **25%** تم تليها فئة (من41 إلى 50) بنسبة **15%** وأخيرا الفئة الأصغر(من51 إلى 60) والتي قدرت بنسبة **5%** وهذا معناه أن البنك يعتمد على الفئات الشابة في التوظيف أكثر من الفئات الأخرى، وذلك لامتلاكهم الرغبة في التميز والإبداع وهذا يعتبر أمرا مهما بالنسبة للبنوك التجارية.

3. توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (13): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المتوسط	التكرار	النسبة
ابتدائي	0	0
متوسط	0	0
ثانوي	0	0
جامعي	31	77.50%
دراسات عليا	9	22.50%
المجموع	40	100%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم (04) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

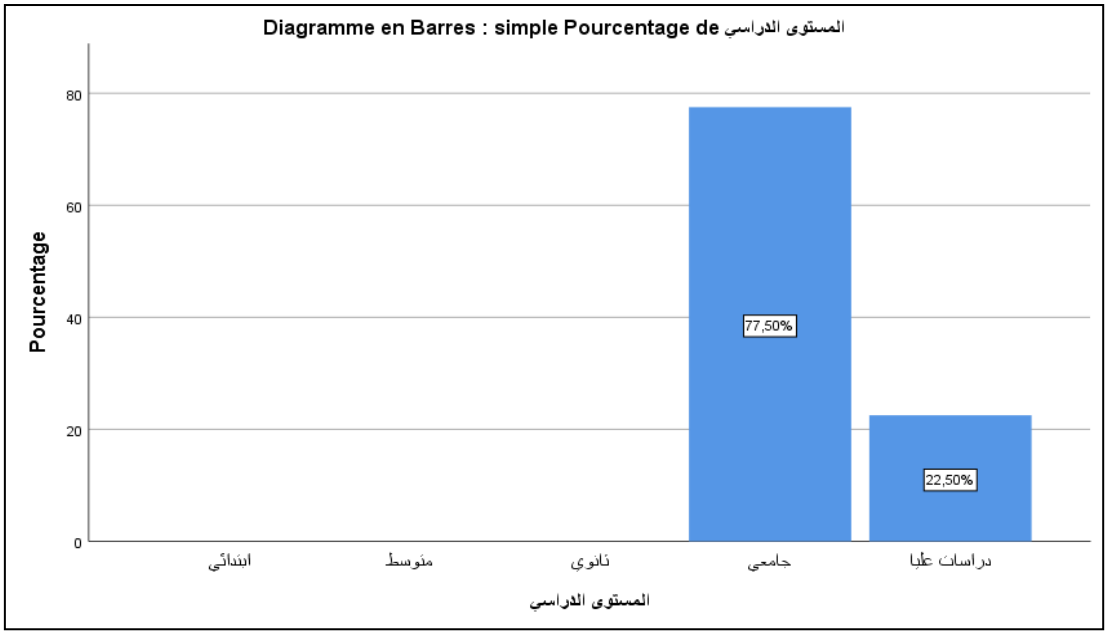

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فان أغلب أفراد العينة ذو المستوى الجامعي حيث بلغت نسبتهم **77.5%** من إجمالي عينة الدراسة تم تليها فئة الدراسات العليا التي قدرت نسبتهم **22.5%** وفيما يخص المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي التي قدرت نسبتهم **0%** ما يشير على أن البنك يركز في توظيفه على المؤهلات والكفاءات العلمية والتي بدورها لديها القدرة على إدارة نشاطات البنك بكل أريحية.

4. توزيع عينة الدراسة وفقا للتخصص

الجدول رقم (14) : التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق التخصص.

التخصص	التكرار المطلق	التكرار النسبي
محاسبة	**4**	**10,00%**
مالية	**13**	**32,50%**
بنوك و اقتصاد	**21**	**52,50%**
إدارة أعمال	**2**	**5.00%**
المجموع	**40**	**100%**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

الشكل رقم (05) : توزيع أفراد عينة الدراسة وفق التخصص.

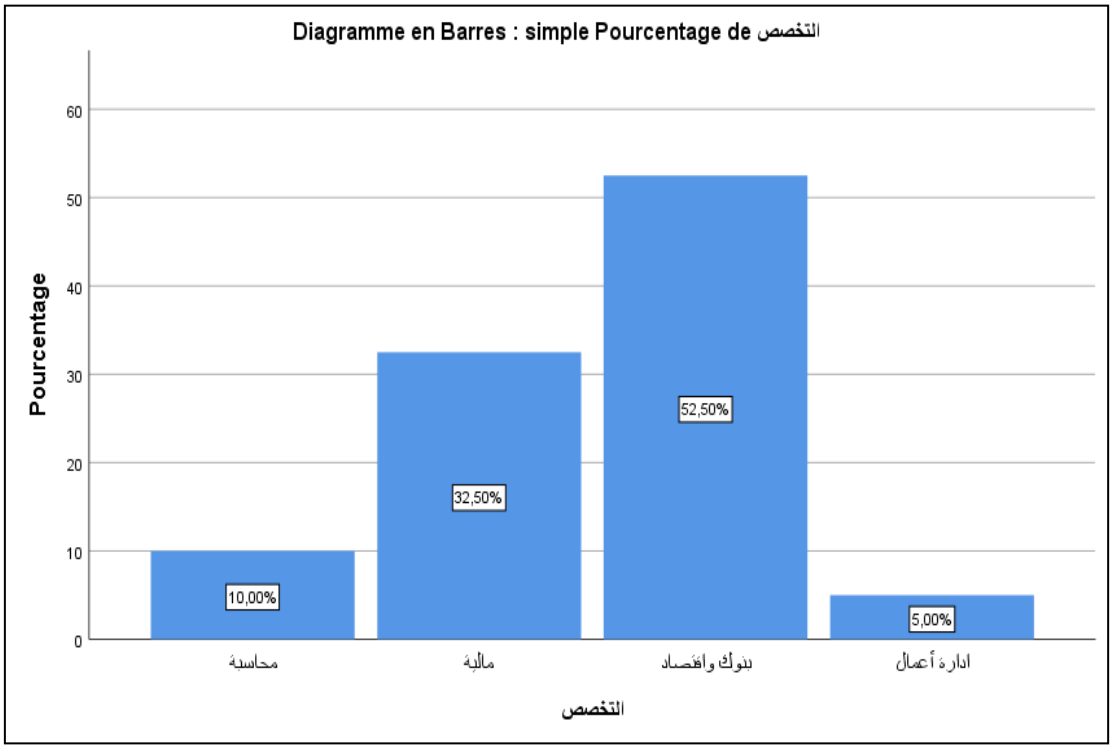

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

يمثل الجدول توزيع عينة الدراسة وفق التخصص العلمي، حيث يلاحظ من خلاله بأن النسبة الأكبر رجحت على تخصص بنوك واقتصاد بنسبة **52,50%**، يليها تخصص مالية بنسبة **32,50%** يليها بعد ذلك تخصص محاسبة بنسبة **10,00%** تم تخصص إدارة أعمال بنسبة **5,00%** ما يعني أن البنك يختار بدقة التخصصات ويوظفها وفق ما يتطلبه العمل البنكي.

5. توزيع عينة الدراسة وفق الوظيفة

الجدول رقم (15) : التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير بنك	1	2,50%
مكلف بالدراسات	9	22,50%

مكلف بالزبائن	4	10,00%
رئيس مصلحة	5	12,50%
أمين صندوق	4	10,00%
موظف شباك تذاكر	3	7,50%
رئيس قطاع	6	15,00%
مكلف بالمنازعات	3	7,50%
القيمة المفقودة	5	12,50%
المجموع	40	100%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

الشكل رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة.

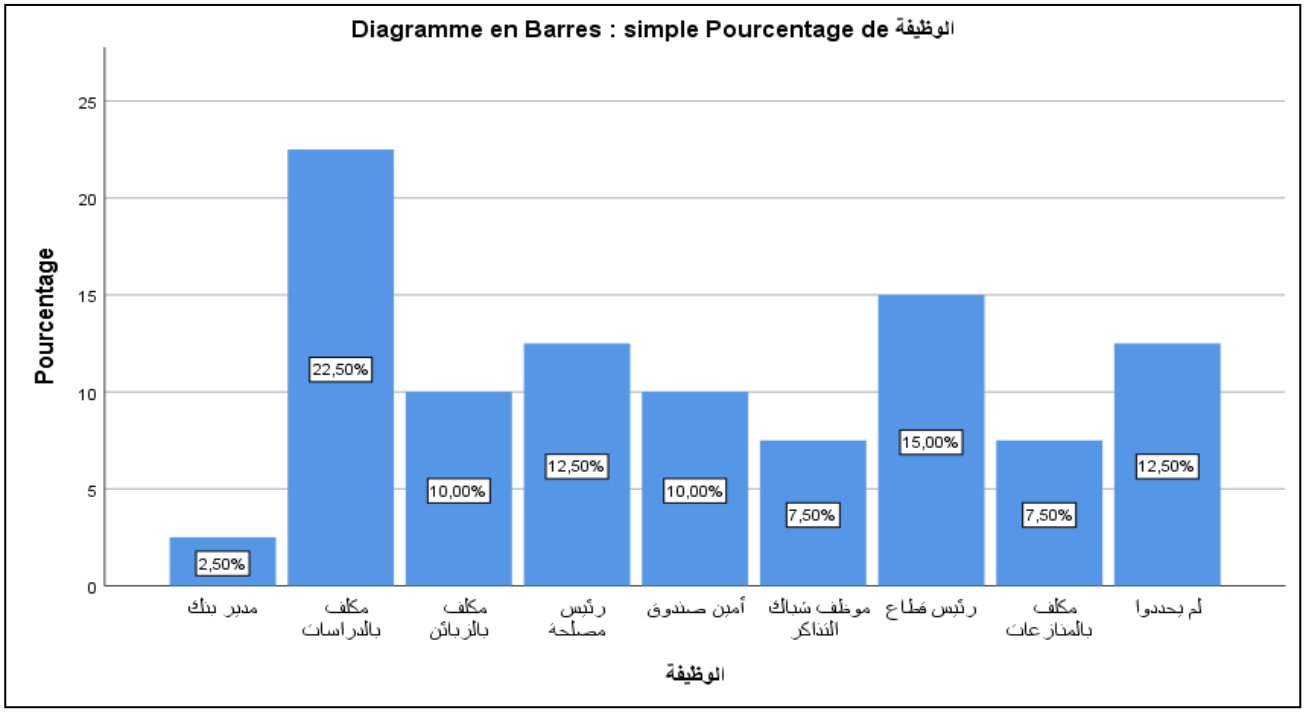

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

يمثل الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة، حيث يلاحظ أن وظيفة مكلف بالدراسات احتلت أعلى مرتبة بنسبة **22,5%** نظرا لأهمية هذه الوظيفة بالنسبة للنافذة الإسلامية تليها الوظائف (رئيس قطاع ورئيس مصلحة) بالنسب التالية على الترتيب **(15,00% و12,60%)** تليها وظيفة مكلف بالزبائن وأمين صندوق بحيث تحصلا على نفس النسبة مقدرة ب **10,00%** بعد ذلك تأتي وظيفة موظف شباك تذاكر ومكلف بالنزاعات بنسبة **7,50%** بعدها تأتي وظيفة مدير حيث بلغت نسبتها **2,50%** وهي نسبة ضئيلة جدا نظرا لتواجد مدير واحد في البنوك. كما أن 5 مستوجبين لم يحددوا انتمائهم الوظيفي وبلغت نسبتهم **12,60%** .

6. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل البنكي

الجدول رقم (16) : التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة في العمل البنكي

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
سنة فأقل	11	27.50%
سنتين	3	7.55%
03سنوات	2	5,00%
04سنوات	2	5,00%
05سنوات	1	2.50%
10أقل من	2	5,00%
11 أكثر من	19	47.50%
المجموع	40	100%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل رقم (07) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل البنكي.

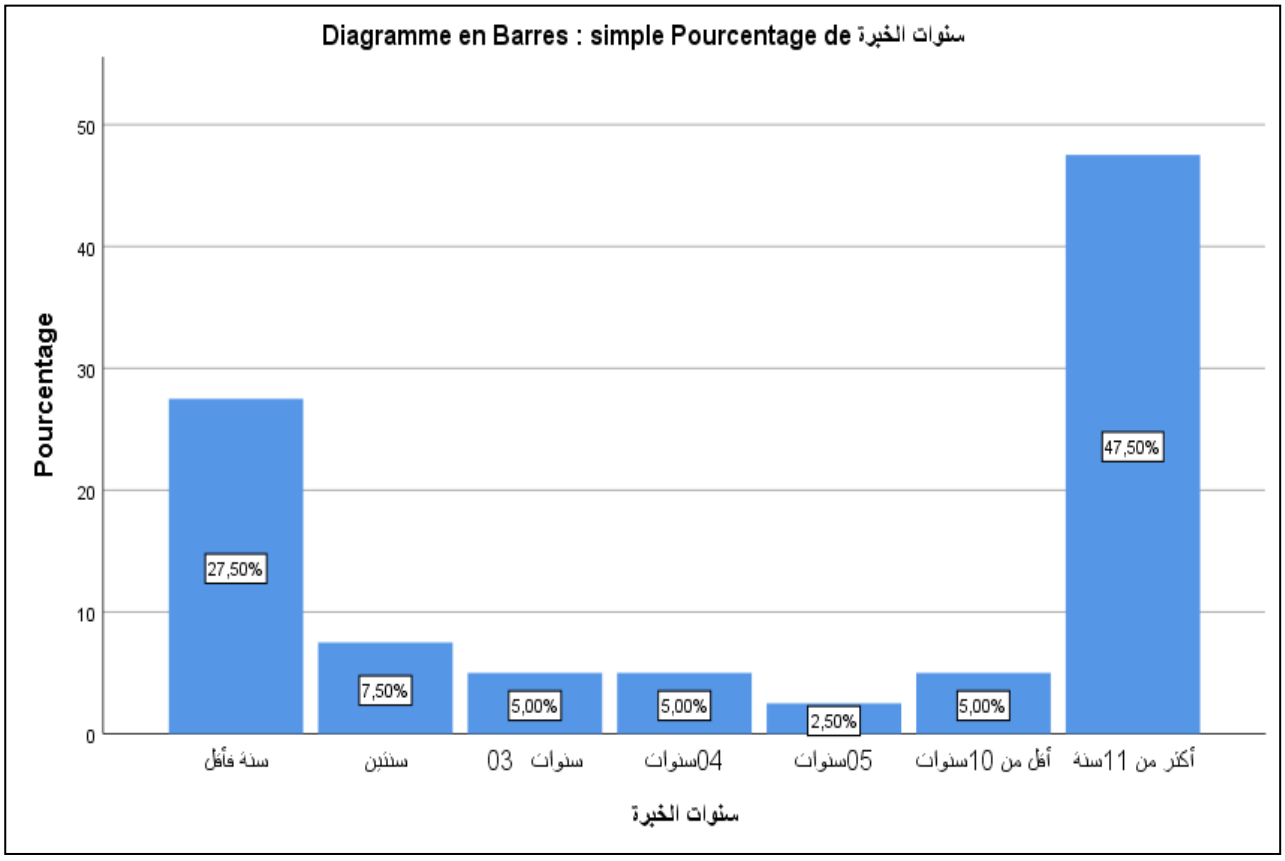

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

فيما يتعلق بسنوات الخبرة فان الفئة الغالبة هي فئة (أكثر من 11 سنة) بنسبة **47.5%** تليها فئة (سنة فأقل) بنسبة **27.5 %**ثم تليها فئة (سنتين) بنسبة **7.55%**بعدها تأتي الفئات التي تتراوح ما بين (03 سنوات، 4 سنوات، وأكثر من 10 سنوات) بنفس النسبة التي قدرت **5%** من إجمالي العينة المدروسة وأخيرا فئة (5 سنوات) التي قدرت بنسبة **2.5%.**

ثانيا : تحليل محاور الدراسة

1. محور متطلبات فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري

1-1-المتطلبات القانونية :

الجدول رقم (17) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتطلبات القانونية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تعاقد البنك الوطني الجزائري على عدم التعامل بالربا وعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات.	4,00	0,961	موافق
2	يفصل البنك الوطني الجزائري بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة الأهداف والمنتجات.	4,40	0,494	موافق كليا
3	قام البنك الوطني الجزائري بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية .	4,10	0,632	موافق
4	وضع البنك الوطني الجزائري خطة زمنية متسلسلة لإجراء إقامة عمل بنكي مزدوج .	4,20	0,608	موافق كليا
5	قام البنك الوطني الجزائري بإعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات عند فتحه للنافذة الإسلامية .	4,55	0,504	موافق كليا
6	قام البنك الوطني الجزائري بعقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التجاري.	4,45	0,815	موافق كليا
7	قام البنك الوطني الجزائري بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي والآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.	4,10	0,778	موافق

	المجموع	4,257	0,367	موافق كليا

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

التحليل

من خلال الجدول يتضح أن الفقرات (05-06-02) تحصلا على أكبر متوسط حسابي وبدرجات متقاربة جدا وهي على الترتيب (4.55-4.45-4.4) وذات درجة موافق كليا، حيث اتفق أفراد عينة الدراسة على أن قرار البنك الوطني الجزائري بإنشاء لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات عند فتح نافذة تمويل إسلامية تعد خطوة هامة للتأكد من تطبيق معايير التمويل الإسلامي والامتثال للشريعة الإسلامية في كل المراحل المتعلقة بفتح هذه النافذة. وتعد حملات الإعلام التي قام بها البنك لتعريف العملاء بمعاملات النافذة الإسلامية في البنك التجاري، خطوة هامة لتعزيز الوعي والثقافة المالية بين العملاء والجمهور، ولتعزيز فهم لمفهوم التمويل الإسلامي وفوائده. إضافة إلى ذلك المجهودات التي قام بها حيث عمل على تفصيل الأنشطة والأهداف والمنتجات المختلفة للبنك التجاري والنافذة الإسلامية، وذلك لتوضيح الفروق بينهما وتوضيح كيفية عمل كل منهما.

تليها الفقرات (4-3-7-1) ذات متوسطات حسابية أقل وبدرجات متقاربة جدا وهي على الترتيب(4.2-4.1-4.1-4) وذات درجة موافق، بحيث أكد الموظفين بأن البنك الوطني الجزائري قام بوضع خطة زمنية متسلسلة لإجراء إقامة عمل بنكي مزدوج، وهو عمل بنكي يتضمن العمل بنافذتين، وهما النافذة التقليدية والنافذة الإسلامية، وذلك لتلبية احتياجات جميع العملاء بغض النظر عن اعتقاداتهم الدينية والثقافية. وقام أيضا بإجراء دراسة جدوى عملية قبل فتح النافذة الإسلامية في البنك وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى جدوى وجاهزية البنك لإضافة النافذة الإسلامية كخيار للعملاء. فقد أجرى البنك دراسة شاملة للجوانب القانونية المتعلقة بهذه العملية لضمان الامتثال للتشريعات والقوانين المحلية والدولية .حيث تعاقد على عدم التعامل بالربا وعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات، وهو التزام يشير إلى امتثال البنك لمبادئ الشريعة الإسلامية في إدارة عملياته المصرفية.

وبالتالي يحتاج فتح نافذة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري إلى وجود متطلبات قانونية وشروط تنظيمية . ومن بين المتطلبات القانونية الضرورية حسب رأي أفراد عينة الدراسة هم الفقرات

رقم (2-5-6) ذات المتوسطات الحسابية الأكبر من المتوسط الحسابي للفقرات ككل والذي قدر ب(4,257) وذلك للتأكد من توافق عمليات التمويل الإسلامي مع الشريعة الإسلامية.

1-2-المتطلبات الشرعية :

الجدول رقم (18): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتطلبات الشرعية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري .

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	عين البنك الوطني الجزائري هيئة فتوى ورقابة شرعية مختصة لها تشرف على تنفيذ وفتح النافذة الإسلامية.	4,55	0,504	موافق كليا
2	عين البنك الوطني الجزائري مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.	3,80	1,181	موافق
3	قام البنك الوطني الجزائري بإلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.	3,50	1,132	موافق
4	قام البنك الوطني الجزائري بالفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة.	3,98	0,832	موافق
	المجموع	3,95	0,757	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

التحليل

من خلال الجدول يتضح أن الفقرة رقم (01) تحصلت على أكبر متوسط حسابي بلغ 4,55 وبانحراف معياري قدر 0,504 وبدرجة موافق كليا. ما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن البنك الوطني الجزائري قام بتعيين هيئة مختصة تسمى "هيئة الفتوى والرقابة الشرعية" لتقييم ورقابة جميع المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها البنك، وذلك للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية. وتتمثل مهمة هذه الهيئة في إصدار فتاوى شرعية بخصوص المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها البنك، والتأكد من مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

تليها الفقرات (4-2-3) ذات المتوسطات الحسابية المقدرة ب (3,98-3,80-3,50) على التوالي وبدرجة موافق، حيث اتفق أفراد العينة على أن البنك الوطني الجزائري قام بالفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة بهدف تعزيز مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته المصرفية .

كما عين مدققين شرعيين داخليين بهدف تحسين وتطوير الأنشطة المصرفية والتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية. وأكد الموظفين بأن البنك قام بإلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها، وذلك بهدف تعزيز المبادئ الشرعية الإسلامية في أنشطته المصرفية والحفاظ على سمعته وثقة عملائه. ويتمثل ذلك في إلغاء جميع المعاملات المالية التي تنافي أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المعاملات المشبوهة، والمعاملات التي تحتوي على ربا أو غيرها من الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية .

وبالتالي يتوجب على البنك الوطني الجزائري توفير المتطلبات الشرعية لفتح نافذة التمويل الإسلامي. ومن بين المتطلبات الشرعية الضرورية حسب رأي أفراد عينة الدراسة هم الفقرات رقم (4-1) ذات المتوسطات الحسابية الأكبر من المتوسط الحسابي للفقرات ككل والذي قدر ب(3,95) فالتزام البنك بالشريعة الإسلامية يعني أن جميع العمليات المالية والتمويلية التي يقدمها يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب أن يتم العمل بشفافية ونزاهة تامة في كل العمليات المالية التي يقدمها البنك للعملاء.

1-3-المتطلبات الإدارية :

الجدول رقم (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المتطلبات الإدارية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري .

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	قام البنك الوطني الجزائري بتعديل نظامه على أساس إقامة نظام بنكي مزدوج.	3,90	0,441	موافق
2	قام البنك الوطني الجزائري بتعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس الإدارة .	3,85	0,580	موافق
3	قام البنك الوطني الجزائري بالتهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة البنك الإسلامي وذلك من خلال التعريف برسالة النافذة الإسلامية، مبادئها وأهدافها.	4,00	0,555	موافق
4	قام البنك الوطني الجزائري بتوضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وتوضيح المهام المسندة إليهم.	4,25	0,439	موافق كليا
5	قام البنك الوطني الجزائري بتوعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع والدولة ككل.	4,50	0,506	موافق كليا

6	ساعد البنك الوطني الجزائري العاملين على التكيف مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.	4,22	0,530	موافق كليا
7	قام البنك الوطني الجزائري بإجراء دراسة استطلاعية لمعرفة آراء الجمهور حول الصيرفة الإسلامية .	3,80	0,823	موافق
	المجموع	4,075	0,326	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

التحليل

من خلال الجدول يتضح أن الفقرات (05-04-06-03) تحصلوا على أكبر متوسط حسابي على الترتيب (4,50-4,25-4,22-4,00) وبدرجة موافق كليا حيث اتفق أفراد عينة الدراسة على أن البنك الوطني الجزائري قام بتوعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، والدولة هو أمر ضروري لضمان تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة وفعالة للمجتمع بأكمله. وقام بتوضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد وتوضيح المهام المسندة إليهم وتعتبر من الخطوات الأساسية التي يتم اتخاذها من قبل البنك لتعزيز فهم العاملين الجدد لأهمية عملهم ودورهم في تحقيق أهداف البنك . فهو يولي اهتمامًا كبيرًا بتوفير الدعم اللازم للعاملين للتكيف مع الضوابط والأحكام المحيطة بهم والعمل بما يتوافق معها. كما أكد الموظفون على أنه تم إجراء تهيئة مبدئية لعاملي البنك الوطني الجزائري لفهم طبيعة البنك الإسلامي وما يتعلق به من خلال توضيح رسالة النافذة الإسلامية ومبادئها وأهدافها.

تليها الفقرات(01-02-07) ذات المتوسطات الحسابية المقدرة ب (3,90-3,85-3,80) على التوالي وبدرجة موافق حيث اتفق أفراد العينة على أن خطوة إقامة نظام بنكي مزدوج من قبل البنك الوطني الجزائري تعد خطوة جيدة في تطوير القطاع المصرفي والاقتصادي في الجزائر. وبشكل عام، يعني نظام بنكي مزدوج أن البنك سيحتفظ بنظام البنك الحالي الذي يركز على التمويل التقليدي

والمعاملات البنكية التقليدية، بالإضافة إلى إنشاء نظام جديد للبنك الإسلامي الذي يتبع نظام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية. ويعتبر إنشاء لجنة لإدارة عملية التحول من قبل البنك الوطني الجزائري خطوة حاسمة في ضمان تحقيق أهداف البنك في الحفاظ على استقراره المالي وتقليل المخاطر المحتملة. وأكد الموظفون على أن البنك قام بدراسة استطلاع الرأي لمعرفة آراء الجمهور حول الصيرفة الإسلامية وهي خطوة جيدة في فهم توجهات السوق واحتياجات العملاء في البلد. ومن خلال استطلاع الرأي، يمكن للبنك الوطني الجزائري تحديد مدى الطلب على الصيرفة الإسلامية وما إذا كان ينبغي للبنك البدء في تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية .

ومنه نستنتج أنه إلى جانب المتطلبات القانونية والشرعية، يتطلب فتح نافذة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري توفر متطلبات إدارية أيضا. ومن بين المتطلبات الإدارية الضرورية حسب رأي أفراد عينة الدراسة هم الفقرات رقم (4-5-6) ذات المتوسطات الحسابية الأكبر من المتوسط الحسابي للفقرات ككل والذي قدر ب (4,075) حيث يساهم الالتزام بهذه المتطلبات في ضمان السلامة والثقة في النظام المالي الإسلامي.

2. محور مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري

الجدول رقم(20): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري .

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تعتبر نوافذ البنك الوطني الجزائري كمحفز للبنوك التجارية لإقامة بنوك إسلامية مستقلة لها .	4,25	0,630	موافق كليا
2	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في زيادة أصول البنك .	4,20	0,516	موافق كليا

3	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً للأحكام الشريعة الإسلامية.	4,05	0,597	موافق
4	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تحقيق كفاءة الجهاز البنكي.	3,90	0,545	موافق
5	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تعبئة المدخرات.	3,95	0,597	موافق
6	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في توسيع رقعة العمل البنكي الإسلامي.	3,98	0,698	موافق
7	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم.	4,05	0,697	موافق
8	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها بنوك إسلامية .	4,15	0,736	موافق
9	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في زيادة فرص ربحية البنك.	4,25	0,707	موافق كليا
10	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في استرجاع العملاء الذي فقدهم البنك .	3,70	0,564	موافق
11	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تطوير المنتجات المالية الإسلامية.	4,10	0,441	موافق

12	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تطوير أساليب استقطاب الأموال وطرق تشغيلها .	4,15	0,483	موافق
13	ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تعزيز المعرفة ورفع درجة الوعي بالتمويل الإسلامي .	4,05	0,504	موافق
	المجموع	4,06	0,328	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

التحليل

من خلال الجدول يتضح أن الفقرات (01-09-02) تحصلوا على أكبر متوسط حسابي وبدرجات متقاربة جدا وهي على الترتيب (4,25-4,25-4,20) وبدرجة موافق كليا. وهذا ما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن نظام نوافذ البنك الوطني الجزائري للتمويل الإسلامي يعتبر كمحفز للبنوك التجارية الجزائرية لإنشاء بنوك إسلامية مستقلة، حيث تتيح هذه النوافذ للبنوك التجارية العمل بموجب أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية للأفراد والشركات في الجزائر. وتساعد هذه النوافذ على تعزيز قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر وتحسين خدمات البنوك التجارية المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى تنويع محفظة البنوك وزيادة إيراداتها. حيث ساهمت في زيادة فرص ربحية البنك من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.وساهمت أيضا في زيادة أصول البنك وتعزيز ثقة العملاء فيه.

تليها الفقرات (08-12-11-03-07-13) ذات المتوسطات الحسابية بدرجة موافق على التوالي (4,15-4,15-4,10-4,05-4,05-4,05) وهو ما يدل على اتفاق أفراد العينة على الأهمية البالغة لفتح نوافذ التمويل الإسلامي فلقد ساهمت في رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها بنوك إسلامية. وساعدت على تحسين استقطاب الأموال من قبل المسلمين، وذلك عن طريق تقديم خيارات تمويل يتم إدارتها وفقًا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما ساعدت هذه النوافذ في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وذلك عن طريق تصميم وتقديم منتجات مصرفية متوافقة

مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق معايير الشفافية والعدالة وعدم الاحتكار والمخاطرة المشتركة، والتي تحظى بقبول وإقبال كبير من قبل المسلمين في الجزائر. وأكد الموظفون على أن نوافذ البنك الوطني الجزائري ساهمت في جذب شريحة من أصحاب المدخرات، ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً للأحكام الشريعة الإسلامية. والمحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم. بحيث يتحقق ذلك إذا قدمت نوافذ البنك الوطني الجزائري منتجات مالية إسلامية تنافسية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلبية احتياجات عملاء البنك التجاري. وساهمت أيضا في تعزيز المعرفة ورفع درجة الوعي بالتمويل الإسلامي .

تليها الفقرات (06-05-04-10) ذات متوسطات حسابية أقل وبدرجة موافق على التوالي (3,98-3,95-3,90-3,70) حيث أكد الموظفون على أن النوافذ الإسلامية ساهمت في توسيع رقعة العمل البنكي الإسلامي بحيث سمحت للمؤسسات المالية الإسلامية بتوفير خدمات مصرفية وتمويلية متنوعة. وكذلك المساهمة في تعبئة المدخرات من خلال تقديم منتجات مالية إسلامية جاذبة لعملاء البنك، مثل الودائع الإسلامية والتمويل الإسلامي. وبذلك، تمكنت النوافذ من جذب شريحة واسعة من المدخرين والمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار وفقًا للأحكام الشرعية الإسلامية .فهي حققت كفاءة في الجهاز البنكي. كما ساهمت في استرجاع العملاء الذي فقدهم البنك وذلك من خلال توفير خدمات مصرفية وتمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يمكن أن يكون جاذباً للعملاء الذين يفضلون العمل مع المؤسسات المالية الإسلامية بسبب مبادئها الشرعية والأخلاقية .

وبالتالي يمكننا استنتاج أن نوافذ التمويل الإسلامي قدمت مجموعة متنوعة من المزايا والفوائد للعملاء والمجتمع بشكل عام وساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين أهم المزايا التي اتفق أفراد عينة الدراسة عليها هي الفقرات(01-02-08-09-11-12) لامتلاكها متوسطات حسابية أكبر من المتوسط الحسابي للفقرة ككل والمقدر ب(4,06). فهي تشكل جانبًا مهمًا من النظام المصرفي الإسلامي وتقدم العديد من المزايا والفوائد التي تختلف عن النظام المصرفي التقليدي.

3. المعوقات التي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري :

الجدول رقم(21): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمعوقات التي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.

رقم العبارات	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	وجود احتكاكات علمية غير بناءة بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.	3,15	0,864	محايد
2	شهد البنك الوطني الجزائري ضعفا في استعدادات إدارته للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.	3,20	1,018	محايد
3	واجه البنك الوطني الجزائري نقص في الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل.	3,25	0,840	محايد
4	واجه البنك الوطني الجزائري نقص في الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين.	3,25	0,927	محايد
5	واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.	3,33	0,971	محايد
6	عانى البنك الوطني الجزائري من محدودية المنتجات الإسلامية على مستوى النوافذ الإسلامية .	3,95	0,815	موافق
7	واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في تحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات	3,85	1,167	موافق

	مزدوجة.			
8	واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في الإعلان والدعاية المباشرة عن المنتجات الإسلامية الخاصة بالنافذة.	3,23	1,025	محايد
9	واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في تخوف العملاء من شبة الربا.	3,80	0,939	موافق
10	أثرت القوانين الضريبية والتجارية ونظام التأمينات على عمل النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري .	3,78	1,050	موافق
11	واجه البنك الوطني الجزائري ضعف نسبي في مستوى خدمة العملاء.	3,15	1,001	محايد
12	واجه البنك الوطني الجزائري تزايد مستمر في المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة.	3,78	0,733	موافق
13	واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة اختلاط أموال النافذة بأموال البنك .	3,00	0,906	محايد
	المجموع	3,44	0,568	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن الفقرات (06-07-09) تحصلت على أكبر متوسط حسابي وهي على الترتيب (3,95-3,85- 3,80) وبدرجة موافق حيث يرى الموظفون أن البنك الوطني الجزائري عانى من محدودية المنتجات الإسلامية على مستوى النوافذ الإسلامية وذلك يعود إلى انخفاض درجة الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي باعتباره لا يزال مجالا جديدا في البنك.

بالإضافة إلى بالإضافة إلى مواجهة البنك صعوبة في إقناع بعض العملاء بالتعامل معه في نافذته الإسلامية، نظرًا لأن البعض يفضلون التعامل مع بنوك متخصصة في الخدمات المصرفية الإسلامية وصعوبة في تخوف العملاء من شبة الربا حيث يشير ذلك إلى وجود قلة الوعي والتثقيف بشأن النظام المصرفي الإسلامي.

تليها الفقرتين (12–10) بنفس المتوسط الحسابي الذي قدر ب (3,78) والانحراف المعياري على التوالي (0,733– 1,050) وبدرجة موافق حيث حسب رأي الموظفون واجه البنك الوطني الجزائري تزايد مستمر في المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة التي تمتلك خبرة واسعة في مجال الصيرفة الإسلامية.

بالإضافة إلى تأثير القوانين الضريبية والتجارية ونظام التأمينات على عمل النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري من خلال تعقيد الإجراءات والشروط المطلوبة لتقديم منتجات مصرفية إسلامية، وزادت تكاليف الامتثال لتلك القوانين مما أدى إلى تحميل البنك تكاليف إضافية وتأثير ذلك على جاذبية النوافذ الإسلامية في البنك.

أما الفقرات المتبقية فتحصلت على درجة محايد حيث يمكن القول أن هذه الفقرات لا تحصل على تأكيد أو نفي قاطع بشأن صحتها. ويعود ذلك إلى وجود اختلاف في الآراء أو عدم وجود معلومات كافية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. من الممكن أيضا أن تكون القضية معقدة ومحتاجة إلى مزيد من التحقق والمعلومات الإضافية لتوضيح الوضع بشكل أكثر دقة.

فبالتالي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري بعض المعوقات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نشاطها وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء المسلمين. ومن أهم المعوقات التي اتفق أفراد عينة الدراسة عليها هي الفقرات (06–07–09–12–10) لامتلاكها متوسطات حسابية أكبر من المتوسط الحسابي للفقرات ككل والمقدر ب (3,05) بحيث يجب معالجتها وتحديدها لتطوير هذه الخدمة.

المطلب الثالث :خلاصة النتائج المتحصل عليها

1. محور متطلبات فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري

1-1-المتطلبات القانونية :

لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري، هناك مجموعة من المتطلبات القانونية الأساسية التي يجب الالتزام بها وتشمل ما يلي :

- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة والأهداف والمنتجات التي يقدمها كلٌ منهما. ويتم ذلك لتلبية احتياجات وتفضيلات العملاء المختلفة وتوفير خدمات مالية تتوافق مع المبادئ الشرعية الإسلامية.
- القيام باتخاذ إجراءات لفتح النافذة الإسلامية، بما في ذلك إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات المتعلقة بذلك. وتهدف هذه اللجنة إلى تنظيم ومراقبة عمليات فتح النافذة الإسلامية، وضمان التزام البنك بالمعايير والمتطلبات الشرعية والقانونية المناسبة.
- القيام بعقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التجاري. تهدف هذه الحملات الإعلامية إلى زيادة الوعي والمعرفة لدى العملاء بالخدمات والمنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك.

1-2-المتطلبات الشرعية :

لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري والامتثال للمتطلبات الشرعية، يجب على البنك إتباع بعض الأحكام والمبادئ الشرعية التالية :

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية مختصة لتنفيذ وفتح النافذة الإسلامية. تُعرف هذه الهيئة باسم "المجلس الشرعي للبنك الوطني الجزائري"، وتتكون من مجموعة من العلماء والمفتين المتخصصين في الشؤون المالية والبنكية والشرعية الإسلامية.حيث يعمل المجلس الشرعي على مراجعة وتقييم المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يقدم توجيهات وفتاوى شرعية فيما يتعلق بالمسائل المالية والبنكية، ويشرف على تنفيذ النافذة الإسلامية، وهي مجموعة من المنتجات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل الودائع والتمويل والاستثمارات وغيرها.

- القيام بالفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة وفقًا للقوانين واللوائح الشرعية والمالية المعمول بها. ويهدف هذا الفصل إلى ضمان أن جميع الموارد التي يستخدمها البنك في أنشطته المالية تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

1-3-المتطلبات الإدارية :

تشمل المتطلبات الإدارية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري عدة جوانب، بما في ذلك :

- القيام بتوضيح أهمية العمل البنكي الجديد ومهام الموظفين المكلفين به. حيث تهدف جهود التوعية التي قام بها البنك للعاملين الجدد إلى تسليط الضوء على أهمية الخدمات التي يقدمونها للعملاء وللمجتمع وللدولة بشكل عام.
- القيام بتوعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع والدولة ككل. بحيث يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الوعي والفهم لدى العاملين الجدد بأهمية دور البنك في خدمة المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة.
- مساعدة العاملين على التكيف مع الضوابط والأحكام المحيطة بهم في مجال العمل البنكي. بإتباعه مجموعة من الإجراءات والمبادئ لتوفير بيئة عمل ملائمة وتعزيز التوعية والتدريب للعاملين بشأن الضوابط والأحكام المنظمة للقطاع المصرفي في الجزائر.

2. محور مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.

إن فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري يوفر مزايا عديدة للبنك نفسه وللعملاء، وفيما يلي بعض المزايا الرئيسية لفتح هذه النوافذ:

- **محفز للبنوك التجارية**: توفر نوافذ البنك الوطني الجزائري حافزًا للبنوك التجارية لإقامة بنوك إسلامية مستقلة. وتعني هذه البنوك أنه يتم تقديم الخدمات والمنتجات المالية وفقًا للمبادئ الشرعية الإسلامية، مما يلبي احتياجات المسلمين وغيرهم من العملاء الذين يفضلون العمل بمبادئ الشريعة الإسلامية.
- **زيادة أصول البنك**: نوافذ البنك الوطني الجزائري ساهمت في زيادة أصول البنك. وذلك يعود إلى أن إقامة بنوك إسلامية مستقلة توسع نطاق العمل المصرفي وتجذب شريحة أوسع من

العملاء المهتمين بالمنتجات المالية الإسلامية. وهذا قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الودائع والاستثمارات والأصول المالية للبنك الوطني الجزائري.

- **رفع الحرج عن المسلمين**: من خلال توفير نوافذ البنك الوطني الجزائري في المدن التي ليس فيها بنوك إسلامية، تساهم هذه النوافذ في رفع الحرج عن المسلمين الذين يبحثون عن خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبذلك يتم تلبية احتياجاتهم المصرفية بطريقة متوافقة مع معتقداتهم.
- **زيادة الفرص الربحية للبنك:** تعتبر نوافذ البنك الوطني الجزائري إضافة أإستراتيجية للبنوك التجارية، حيث تتيح لها استهداف فئة عملاء جديدة وتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة. وهذا يزيد من الإيرادات والفرص الربحية للبنك.
- **تطوير المنتجات المالية الإسلامية**: ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تطوير المنتجات المالية الإسلامية .حيث قام البنك بتصميم وتطوير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات العملاء الراغبين في التعامل وفقًا للأصول الإسلامية.
- **تطوير أساليب استقطاب الأموال** : ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تطوير أساليب استقطاب الأموال وطرق تشغيلها، وتهدف هذه الأساليب إلى جذب المزيد من الأموال، من العملاء، والمستثمرين المهتمين بالتمويل الإسلامي.

3. المعوقات التي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري:

تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري بعض المعوقات التي تؤثر على نشاطها وتطويرها. ومن بين هذه المعوقات التي يجب معالجتها:

- مواجهة قلة تنوع المنتجات الإسلامية المتاحة في البنك، مما يجعله صعبًا على العملاء المسلمين العثور على الخدمات المالية التي تتوافق مع مبادئهم الإسلامية.
- مواجهة صعوبة في جذب بعض العملاء الذين يفضلون التعامل مع بنوك تقدم خدمات مصرفية إسلامية فقط، بدلاً من البنوك التي تقدم خدمات مزدوجة (إسلامية وغير إسلامية). هذا يمكن أن يكون نتيجة لتخوف العملاء من الاشتباه في وجود ربا أو أنشطة غير مشروعة مرتبطة بالجانب الغير إسلامي للبنك.

- تأثير القوانين الضريبية والتجارية ونظام التأمينات على عمل النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري. فهذه القوانين تفرض قيودًا أو تعقيدات إضافية على تقديم المنتجات المالية الإسلامية وتشغيل النوافذ الإسلامية، مما يعيق قدرة البنك على تلبية احتياجات العملاء المسلمين.
- مواجهة منافسة متزايدة من المصارف الأجنبية الكبيرة. وقد يكون لدى هذه المصارف الأجنبية مزايا تنافسية أكثر، بما في ذلك مجموعة أوسع من المنتجات المصرفية الإسلامية وتجربة أكثر تطورًا في تقديم الخدمات المالية.

خلاصة الفصل الثالث :

تناولنا في هذا الفصل نظرة موجزة عن البنك الوطني الجزائري وكالة عنابة محل الدراسة التطبيقية والتعرف على أهم المنتجات والخدمات التي توفرها النافذة الإسلامية في البنك. وبهدف الوصول إلى إجابات لإشكالية الدراسة تم تصميم الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة المكونة من 40 فرد. واعتمدنا في تحليل البيانات على أدوات من التحليل الإحصائي مثل التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري. ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن تجربة ازدواجية الخدمات البنكية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري من خلال فتح نوافذ التمويل الإسلامي، لاقت استحسانا من طرف العملاء والمجتمع الإسلامي بحيث توفر خيارًا للعملاء الذين يفضلون الالتزام بقواعد ومبادئ التمويل الإسلامي، التي تستند إلى مفهوم الشرعية وعدم الاحتكار وتجنب الربا. ويشمل ذلك توفير الخدمات مثل التمويل العقاري بنظام المرابحة، وتمويل المشاريع بنظام المشاركة في الأرباح والخسائر، وحسابات التوفير الإسلامية التي توفر عوائد متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن تشكيلة المنتجات الإسلامية محدودة بالمقارنة مع الخدمات التقليدية التي يوفرها البنك، إلا أن استحسان العملاء والمجتمع الإسلامي يرغبون في التعامل مع مؤسسة مالية تفهم احتياجاتهم الدينية وتلتزم بمبادئ التمويل الإسلامي. ويرى المجتمع الإسلامي البنك الوطني الجزائري على أنه مؤسسة موثوقة تقدم خدمات مالية شرعية.

الخـاتـمـة العامة

خـــاتـــمـــة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، تبين لنا بوضوح عظمة البنوك الإسلامية وتفوقها المتفرد في تجسيد معاني العدل والتنمية الشاملة. إنها المؤسسات المالية التي تنشد تحقيق التوازن بين الأعمال المالية والمبادئ الإسلامية النبيلة. حيث تتمتع هذه البنوك بصفات ومميزات تفرضها كرواد حقيقيين في مجال الاستثمار والتمويل وتبنيها لأسس الشريعة الإسلامية. وتعد القوة الدافعة للتنمية الشاملة والتنموية في المجتمعات الإسلامية، باندماجها مع قوانين الشريعة والأعمال المالية لتشكل تجربة استثنائية تؤسس للتعاون المالي والاقتصادي. تنطلق هذه البنوك في تحقيق رؤية الاقتصاد الإسلامي الذي يستند إلى العدالة والمساواة والتضامن المالي.

حيث نرى أن فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية والقطاع المصرفي يُعَدُّ خطوة جوهرية ومهمة في تطوير النظام المالي وتلبية احتياجات العملاء المسلمين. يتجاوب هذا الإجراء مع الطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويسهم في بناء اقتصاد قائم على المبادئ الإسلامية. حيث تعد هذه البنوك نموذجًا فريدًا يعتمد على مفاهيم العدل والمساواة والمشاركة في الأرباح والخسائر.

يُعزَّزُ النظام المصرفي الإسلامي الثقة والشفافية، حيث يتم تجنب الفوائد الربوية والتعامل بأسس تعتمد على التمويل المشارك والمصارفة الإسلامية. ومن خلال فتح الشبابيك الإسلامية، تستطيع البنوك العمومية والقطاع المصرفي تلبية احتياجات شرائح واسعة من المجتمع، وتعزيز الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي. ويحصل العملاء المسلمون على فرصة للاستفادة من خدمات مالية متوافقة مع قيمهم الدينية، بما في ذلك التمويل الشخصي والعقاري والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة.

1. اختبار صحة فرضيات الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع تقييم تجربة نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري تم التوصل إلى:

- يتوفر البنك الوطني الجزائري على متطلبات فتح نوافذ إسلامية بدرجة عالية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يوفر فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري العديد من المزايا والفوائد. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- إن المعوقات التي يمكن مواجهتها في فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري قد تؤثر بشكل متوسط على فعالية هذه النوافذ، إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2. نتائج الدراسة :

لقد تم التوصيل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية بالجزائر –دراسة عينة البنك الوطني الجزائري بولاية عنابة-نعرضها في ما يلي :

- تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تختلف عن البنوك التجارية في المبادئ والأسس التي تقوم عليها. واحدة من الميزات الأساسية للبنوك الإسلامية هي عدم التعامل بالربا (الفائدة الربوية)، وذلك بموجب الشرع الإسلامي.
- البنوك الإسلامية تقدم قروض وخدمات مالية متنوعة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- النوافذ الإسلامية هي فروع تنتمي إلى البنوك التجارية وتقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة للعملاء.
- النظام المالي الإسلامي يعتمد على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر. هذا يعني أن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يشاركون في مخاطر المشروعات التي يتم تمويلها، وبالتالي يتم تشجيع المشاريع المستدامة وتقليل المخاطر المالية.
- يعتبر التمويل الإسلامي محفزًا للتنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي حيث يتم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحقيقية والمشاريع التي توفر فوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمع.
- يشجع التمويل الإسلامي على التعاون والشراكة بين الأفراد والمؤسسات، ويعزز العلاقات التجارية العادلة والمبادلات التجارية العادلة.
- يتوجب على البنوك التجارية الالتزام بمجموعة من المتطلبات لفتح النوافذ الإسلامية، وتشمل هذه المتطلبات القوانين والأحكام الشرعية، بالإضافة إلى الجوانب الإدارية، وذلك بهدف ضمان نجاح هذا التوجه المزدوج.

- تجربة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية العمومية قد لاقت نجاحًا كبيرًا. وقد تم استقطاب عدد كبير من العملاء الذين يبحثون عن الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تواجه النوافذ الإسلامية بعض التحديات رغم نجاحها. وتتضمن هذه المعوقات القوانين واللوائح الغير ملائمة، وقلة المعرفة والوعي حول المنتجات المصرفية الإسلامية، وضرورة توفير الموظفين المدربين في هذا المجال.

3. الاقتراحات والتوصيات :

بناءا على النتائج السابقة يمكن وضع الاقتراحات والتوصيات التالية وذلك لتعزيز وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

- التشريعات والإطار القانوني: يجب أن يتم وضع قوانين وتشريعات واضحة وشاملة تنظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وينبغي أن تكون هذه التشريعات متوافقة مع المبادئ والقواعد الشرعية الإسلامية وتوفر بيئة قانونية آمنة ومشجعة لتطوير الصيرفة الإسلامية.
- التوعية والتثقيف: يجب أن يتم توعية الجمهور بمفهوم الصيرفة الإسلامية وفوائدها، وذلك من خلال حملات تثقيفية وتوعوية تستهدف العامة والمتعاملين المحتملين مع البنوك الإسلامية. وينبغي توضيح الفروق الرئيسية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، وكذلك توضيح المنتجات والخدمات المصرفية المتوفرة في الصيرفة الإسلامية.
- التدريب والتطوير: يجب أن يتم توفير برامج تدريبية وتطويرية للموظفين في البنوك الإسلامية، بحيث يكون لديهم المعرفة والمهارات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل متميز. وينبغي أن تشمل هذه البرامج التدريبية جوانب مثل المالية الإسلامية والشريعة الإسلامية المتعلقة بالصيرفة.
- التنظيم والرقابة: يجب أن يتم وضع آليات تنظيمية ورقابية فعالة للصيرفة الإسلامية في الجزائر. وينبغي أن تقوم السلطات المالية بمراقبة ومراجعة الأنشطة المصرفية الإسلامية لضمان الامتثال للمبادئ الشرعية وحماية حقوق المتعاملين.
- تنويع المنتجات والخدمات: ينبغي أن تسعى البنوك الإسلامية في الجزائر إلى تنويع منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات وتطلعات العملاء.

- التعاون الدولي: يمكن أن يستفيد القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر من التعاون الدولي والتبادل المعرفي مع البلدان الأخرى ذات الخبرة في الصيرفة الإسلامية. ويجب تعزيز الروابط والتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية العالمية والهيئات الإشرافية ذات الصلة لتعزيز المعرفة وتبادل الخبرات.

4. آفاق البحث :

- دراسة التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية: يمكن دراسة العملية الانتقالية من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر. كما يمكن تحليل التحديات والفوائد المرتبطة بهذا التحول وتقييم تأثيره على الاقتصاد والمجتمع.
- تحليل التطورات الشرعية والتشريعية للصيرفة الإسلامية: يمكن دراسة التطورات الشرعية والتشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتحليل تأثيرها على تطور القوانين والسياسات المالية في الدول المختلفة.
- تقييم الأثر الاقتصادي للصيرفة الإسلامية: يمكن دراسة تأثير الصيرفة الإسلامية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويمكن تحليل تأثيرها على التوظيف، والاستثمار، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التوازن الاجتماعي.
- تحليل التمويل الإسلامي والأخلاقي: يمكن دراسة التمويل الإسلامي وتحليل كيف يمكن للمبادئ الإسلامية والأخلاقية أن تؤثر في قرارات التمويل والاستثمار.
- دراسة مقارنة بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية: يمكن دراسة وتحليل الفروق والتشابهات بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية من حيث المنتجات والخدمات المصرفية، والأساليب الشرعية والتشريعية، والتأثير على المجتمع والاقتصاد.
- دراسة الابتكار التكنولوجي في الصيرفة الإسلامية: يمكن تحليل استخدام التكنولوجيا في البنوك التجارية الإسلامية وتقييم أثرها على تحسين الخدمات المصرفية وتوفير تجربة عملاء متميزة.يمكن دراسة تطبيقات المصرفية الإلكترونية والابتكارات التكنولوجية الأخرى في تعزيز الصيرفة الإسلامية.

المـراجــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أ .د.محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، القاهرة، مصر، دار النشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي2020، ص74.

2- أ.د صادق الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات**، ص152.

3- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية** دار النفائس، عمان ط1، 2008، ص27.

4- أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المدينة المنورة، ص303.

5- أحمد سليمان خصاونة. **المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل–تحديات العولمة–إستراتيجية مواجهتها**.الأردن، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2008 ص68.

6- أحمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية** -البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2007 ،ص42.

7- أحمد محمد لطفي أحمد، **الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع 2013، ص 124.

8- أحمد محمد محمود نصار، **الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010 ص 56.

9- أحمد محمد محمود نصار، **المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية - دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين**، دار الكتب العلمية، 2022، ص132.

10-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016 ص 17 .

11-حسين حسين شحاته، **المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**، مكتبة التقوى، ط1، القاهرة ،2006ص148_149.

12- حمود حمودة، مصطفى حسنين، **أضواء على المعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن ،1999 ،ص 148.

13- خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية :المحلية والدولية**، الأردن، عمان، دار وائل للنشر، 2006ص 39.

14- د محمد صلاح الكردي، **صيغ التمويل المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 77.

15- د.فليح حسن خلف،**"النقود والمصارف"**جدار للكتاب العالمي ، عمان ،الأردن،2006،ص 236.

16- د.محمد شهين، **سياسات التمويل وأثره على أداء الشركات**، دار حميثرا للنشر ،2017 ص 145-146.

17- دكتور سمير عبد الحميد رضوان حسن، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، 2005، ص488.

18- سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009، ص 14.

19- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع للنشر والتوزيع دون طبعة ، سوريا،2010 ص166.

20- شهاب احمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن، 2012 ،ص11.

21- طاهر فاضل ألبياتي وميرال روحي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1 عمان،2013 ص 154.

22- عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية دراسة فقهية للممارسات العملية**، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط 2،2007، ص 104.

23- فادي محمد الرفاعي،**المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1،2004 ص19.

24- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 18.

25- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، القاهرة، مصر، دار النشر الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي2018، ص230-231.

26- محمد حربي العريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل، الأردن، 2010 ص208.

27- محمد عبد المنعم أبو زيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، الزمالك القاهرة،2000، ص 10.

28- محمد محمود العلجوني، **البنوك الإسلامية :أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار الميسرة، عمان، 2008ص 49.

29- محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، **المصارف الإسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007 ص261.

الأطروحات والمذكرات :

قائمة المراجع

1- إبتسام مباركي، أسماء بتيش، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام النسب المالية المختارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ص33.

2- آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011\2012 ، ص28.

3- جواني صونيا، **تسيير المخاطر البنكية لعمليات التجارة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير أكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2015 ،ص 38.

4- حسني عبد العزيز يحي، **الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل**، أطروحة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009 ،ص89.

5- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-** 2013\2014ص 17-18.

6- رقيق برة حمزة، **عنان أمين، إدارة المعاملات البنكية في البنوك الإسلامية** –دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة المسيلة-، مذكرة ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019-2020 ، ص17 .

7- سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2018، ص29-33.

8- عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 ،ص.ص 12-13.

9- عبدي أمال، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية من خلال مقررات بازل 2-دراسة ميدانية ببنك البركة وبنك الخليج**، مذكرة الماجستير الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة حساب المخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014-2015 ،ص 20.

10- مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية**، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، ص 3-4.

11- مسيلي الحسين، راجعي حمزة، **أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 31,

12- نور الايمان بوذراع، **واقع العمل البنكي في ظل توجه البنوك التقليدية إلى المنتجات البنكية الإسلامية**، دراسة حالة البنوك العاملة، بولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016\2017 ص 31.

13- يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**– دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن سنة 2007 ص30.

المجلات والملتقيات الأبحاث والمنشورات :

1- أحمد ميلي سمية وآخرون، دور الاتصال الداخلي في تطوير الأداء الوظيفي في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمسيلة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد03، 2018، ص296.

2- إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 09 ،العدد 16 ،جانفي 2019 ص ص34 -35.

3- أمين قسول، **الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية- تحليل نظري**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، العدد 19جانفي 2018ص 49

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 114 المتضمن قانون النقد والقرض90-10، المواد (110-111-112-113)، المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1420 الموافق ل2001/12/15.

5- حسن الأمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط3 ،2000 ،ص27-28 .

6- خالدي خديجة، **البنوك الإسلامية، نشأة، تطور، أفاق**، دفاترMECAS جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 1 ابريل 2005، ص277.

7- د.فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**

8- سعيد بعزيز، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05 ،جانفي 2018 ،ص ص102 -103.

9- سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية المصاريف التقليدية**، طبعة تمهيدية، المقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى2005م، ص 17.

10- سمير مصطفى متولى، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ص 21.

11- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، بحث مقدم في البنك الإسلامي للتنمية للبحوث والتدريبات، جامعة المنصورة، جدة، 2004ص78.

12- عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ص227.

13- عبد الله إبراهيم السعيد، **آليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية**، ملتقى الدول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014 ص 14.

14- علي صاري، **قراءة في الفروق الأساسية بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي وفعالية كل منهما في تحقيق عمليات التنمية**، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 04-05 فيفري 2019 ،ص 09 .

15- عمروش بهية ،**آثار تطبيق صيغة المضاربة المصرفية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ،الجزائر ،سبتمبر،2022 ، ص 612.

16- قحطان رحيم وهيب، **مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2006 ص13-14.

17- لطف محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 20-21 مارس2010 ص 24.

18- محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، رقم 01،2018 ،ص284.

19- معارفي فريدة مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3 مارس 2014، ص 153.

20- نجاح ميدني، الطاهر قانة، **توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للآمر بالشراء نموذجا)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 11، ديسمبر 2016 ص 532-533.

21- نجيب سمير خريس، النوافذ **الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، االعدد الثاني،2014 ص 148.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Badreldin, A. M. 2009, Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios, Faculty of Management Technology German University in Cairo, p1

2- Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East Department of Accounting & Finance, Faculty of Business, Economics & Policy Studies, University of Brunei Darussalam, Brunei Darussalam,2012 , p89.

ثالثا: مراجع الأنترنت:

1- استشارات قانونية مجانية، **بحث مفصل عن البنوك التجارية وتطورها**، 2023، www.mohamah.net/law/بحث-مفصل-عن-البنوك-التجارية-و-تطورها/ **(**01\03\2023 **.**à 19 :05**)**

2- البنك الوطني الجزائري، **التعريف بالبنك**، (03\04\2023à https://www.bna.dz/ar/ 11 :00)

3- صناع المال،**الفرق بين هامش الربح والفائدة**، https://www.almaal.org/the-difference-between-profit-margin-and-interest (05\03\2023a 11:00)

الملاحق

ملحق *1*: استبيان حول نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

HIGHER SCHOOL OF MANAGEMENT AND DIGITAL ECONOMY

H.S.M.D.E

المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر تخصص E-BANKING تحت عنوان **تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية بشبابيك البنوك العمومية في الجزائر.**

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول ما تضمنه من عبارات، نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبيان لأن نتائج الدراسة مبنية على صدق إجاباتكم، ونحيطكم علما أن ما تدلون به من معلومات سيتم التعامل معها في إطار علمي وبشكل موضوعي ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير.

-الرجاء وضع علامة (x) في الخانة الموافقة للإجابة التي تراها مناسبة :

القسم الأول البيانات الشخصية :

1. **الجنس :** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر :** أقل من30 ☐ من 31 إلى 40 ☐ من 41إلى50 ☐

من51 إلى60 ☐ أكثر من 60 ☐

3. **المستوى الدراسي** :ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

دراسات عليا ☐

4. **التخصص** :محاسبة ☐ مالية ☐ بنوك واقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐

أخرى ☐ حدد .....

5. **الوظيفة الحالية:.....**

6. **عدد سنوات الخبرة في العمل البنكي :** سنة فأقل ☐ سنتين ☐ 03سنوات ☐

04 سنوات ☐ 05سنوات ☐ أقل من 10سنوات ☐ أكثر من 11سنة ☐

القسم الثاني : محاور الدراسة

المحور الأول :متطلبات فتح نوافذ التمويل الإسلامي

المتطلبات القانونية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي :

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تعاقد البنك الوطني الجزائري على عدم التعامل بالربا وعدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات .					
يفصل البنك الوطني الجزائري بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة والأهداف والمنتجات.					
قام البنك الوطني الجزائري بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية.					
وضع البنك الوطني الجزائري خطة زمنية متسلسلة لإجراء إقامة عمل بنكي مزدوج .					
قام البنك الوطني الجزائري بإعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات عند فتحه للنافذة الإسلامية .					
قام البنك الوطني الجزائري بعقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التجاري .					
قام البنك الوطني الجزائري بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي والآثار القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.					

المتطلبات الشرعية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي :

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
عين البنك الوطني الجزائري هيئة فتوى ورقابة شرعية مختصة لها تشرف على تنفيذ وفتح النافذة الإسلامية.					
عين البنك الوطني الجزائري مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.					
قام البنك الوطني الجزائري بإلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.					
قام البنك الوطني الجزائري بالفصل بين الموارد المالية المشروعة والغير مشروعة .					

المتطلبات الإدارية لفتح نوافذ التمويل الإسلامي :

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
قام البنك الوطني الجزائري بتعديل نظامه على أساس إقامة نظام بنكي مزدوج .					
قام البنك الوطني الجزائري بتعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس الإدارة .					
قام البنك الوطني الجزائري بالتهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة البنك الإسلامي وذلك من خلال					

التعريف برسالة النافذة الإسلامية، مبادئها وأهدافها.					
قام البنك الوطني الجزائري بتوضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وتوضيح المهام المسندة إليهم.					
قام البنك الوطني الجزائري بتوعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع والدولة ككل .					
ساعد البنك الوطني الجزائري العاملين على التكيف مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم.					
قام البنك الوطني الجزائري بإجراء دراسة استطلاعية لمعرفة آراء الجمهور حول الصيرفة الإسلامية .					

المحور الثاني :مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تعتبر نوافذ البنك الوطني الجزائري كمحفز للبنوك التجارية لإقامة بنوك إسلامية مستقلة لها.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في زيادة موجودات (أصول) البنك.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً للأحكام الشريعة الإسلامية.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تحقيق					

كفاءة الجهاز البنكي .					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تعبئة المدخرات.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في توسيع رقعة العمل البنكي الإسلامي.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها بنوك إسلامية .					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في زيادة فرص ربحية البنك.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في استرجاع العملاء الذي فقدهم البنك .					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تطوير المنتجات المالية الإسلامية.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تطوير أساليب استقطاب الأموال وطرق تشغيلها.					
ساهمت نوافذ البنك الوطني الجزائري في تعزيز المعرفة ورفع درجة الوعي بالتمويل الإسلامي .					

المحور الثالث : المعوقات التي تواجه نوافذ التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري.

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
وجود احتكاكات علمية غير بناءة بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي.					
شهد البنك الوطني الجزائري ضعفا في استعدادات إدارته للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.					
واجه البنك الوطني الجزائري نقص في الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل.					
واجه البنك الوطني الجزائري نقص في الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين.					
واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.					
عانى البنك الوطني الجزائري من محدودية المنتجات الإسلامية على مستوى النوافذ الإسلامية.					
واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في تحفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.					
واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة في الإعلان والدعاية المباشرة عن المنتجات الإسلامية.					
عانى البنك الوطني الجزائري من صعوبة تخوف					

العملاء من شبة الربا.					
أثرت القوانين الضريبية والتجارية ونظام التأمينات على عمل النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري.					
واجه البنك الوطني الجزائري ضعف نسبي في مستوى خدمة العملاء.					
واجه البنك الوطني الجزائري تزايد مستمر في المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة.					
واجه البنك الوطني الجزائري صعوبة اختلاط أموال النافذة بأموال البنك.					

ملحق 2: مخرجات برنامج spss

معامل الثبات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,857	44

Table de fréquences

جنس الفرد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	22	55,0	55,0	55,0
	أنثى	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من30	10	25,0	25,0	25,0
	من 31إلى 40	22	55,0	55,0	80,0
	من 41 إلى 50	6	15,0	15,0	95,0
	من 51 إلى 60	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

المتطلبات القانونية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
A1	40	4,00	,961
A2	40	4,40	,496
A3	40	4,10	,632
A4	40	4,20	,608
A5	40	4,55	,504
A6	40	4,45	,815
A7	40	4,10	,778
N valide (liste)	40		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=M1
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
M1	40	4,2571	,36772
N valide (liste)	40		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=A8 A9 A10 A11
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

المتطلبات الشرعية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
A8	40	4,55	,504
A9	40	3,80	1,181

A10	40	3,50	1,132
A11	40	3,98	,832
N valide (liste)	40		

DESCRIPTIVES VARIABLES=M2
/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
M2	40	3,9563	,75720
N valide (liste)	40		

COMPUTE M3=MEAN(A12,A13,A14,A15,A16,A17,A18).
EXECUTE.
DESCRIPTIVES VARIABLES=M3
/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

المتطلبات الإدارية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
A12	40	3,90	,441
A13	40	3,85	,580
A14	40	4,00	,555
A15	40	4,25	,439
A16	40	4,50	,506
A17	40	4,22	,530
A18	40	3,80	,823

N (liste)	valide	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
M3	40	4,0750	,32671
N (liste) valide	40		

مزايا فتح نوافذ التمويل الإسلامي

Statistiques

	N			
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
B1	40	0	4,25	,630
B2	40	0	4,20	,516
B3	40	0	4,05	,597
B4	40	0	3,90	,545
B5	40	0	3,95	,597
B6	40	0	3,98	,698
B7	40	0	4,05	,597
B8	40	0	4,15	,736
B9	40	0	4,25	,707
B10	40	0	3,70	,564
B11	40	0	4,10	,441
B12	40	0	4,15	,483
B13	40	0	4,05	,504
M4	40	0	4,0596	,32844

معوقات فتح نوافذ التمويل الإسلامي

Statistiques

	N			
	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
C1	40	0	3,15	,864
C2	40	0	3,20	1,018
C3	40	0	3,25	,840
C4	40	0	3,25	,927
C5	40	0	3,33	,971
C6	40	0	3,95	,815
C7	40	0	3,85	1,167
C8	40	0	3,23	1,025
C9	40	0	3,80	,939
C10	40	0	3,78	1,050
C11	40	0	3,15	1,001
C12	40	0	3,78	,733
C13	40	0	3,00	,906
M5	40	0	3,4385	,56827